



جامعة سكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مخرجات السياسة العامة في
الجزائر بعد تراجع أسعار النفط
2017-2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

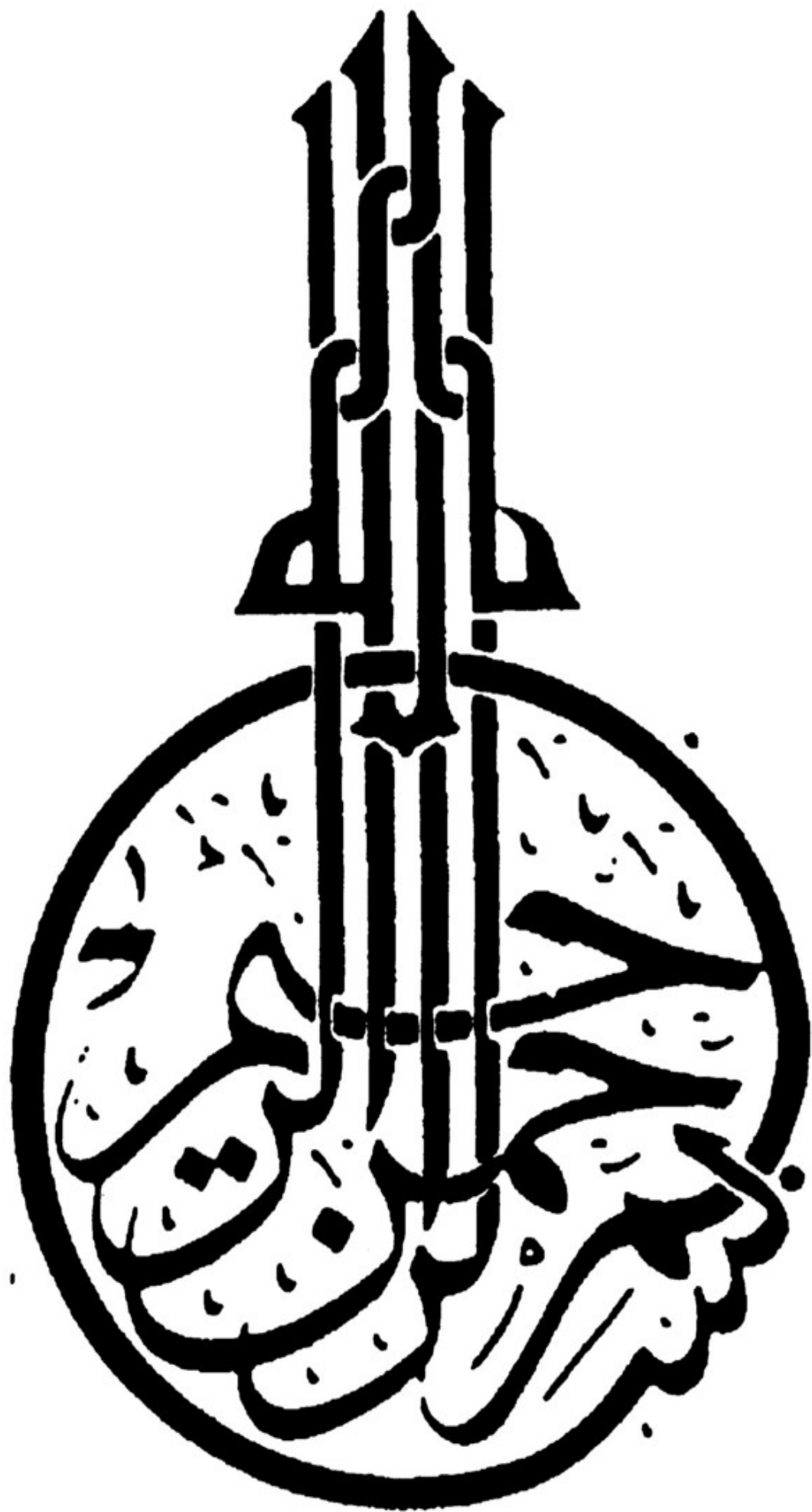
إشراف الأستاذ :
باهي سمير

إعداد الطالب:
أحمد تبرمسين

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
باهي سمير		مشرفا

السنة الجامعية: 2016/2017



الإهداء

- أهدي هذا العمل إلى:

- أبي وأمي

- إخوتي

- زوجتي

- أساتذة قسم العلوم السياسية

من علموني

حب الحرف

تبرمسين أحمد...

شكر...و...امتنان

الشكر لله أولاً أن منحنا الصحة والعافية والأمن أن أتممت هذا العمل.

أشكر ركيذتي في الحياة أبي وأمي

أشكر سندي في هذه الحياة زوجتي

أشكر الأستاذ المشرف على توجيهاته

أشكر كل من دفعني نحو مقاعد الدراسة

هذا غرس أيديكم لعله أينع

تبرماسين أحمد

شهد مفهوم السياسة العامة تطور خلال حقبة زمنية بفضل بعض المدارس الفكرية، كالمدرسة السلوكية وما بعد السلوكية وما أحدثته من تغيير جذري في هذا المفهوم، بعدما كان هذا المفهوم يهتم بوصف شكل الدولة والبنية السياسية.

إن السياسة العامة كعملية تهدف إلى حل المشكلات العامة، ونجاحها أو فشلها قد يكون مرهوناً بالجانب المالي، الذي تتعدد مصادره حسب كل دولة، ففي الدول الريعية يعتبر النفط المورد الأساسي في تمويل الموازنة العامة.

إن النفط كسلعة فأسعارها قد تتعرض إلى الانخفاض أو الارتفاع بسبب محددات متنوعة، هذا الاهتزاز في سعر هذه السلعة قد تكون له تداعيات على مخرجات السياسة العامة، هذا التناسب بين أسعار النفط ومخرجات السياسة العامة، تجعل من مخرجات السياسة العامة تتجاوب مع أسعار النفط، تجاوب إيجابي أو سلبي حسب متغير سعر النفط، ففي حالة التأثير السلبي، قد يؤدي هذا إلى تحرك الفاعلين في السلطة لأخذ تدابير وإجراءات لمواجهة هذا التأثير. إنه التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة قد يترك آثاراً جانبية عديدة على كل المستويات، وهذا التأثير متعلق بمدى تحسن متغير سعر النفط.

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الموضوع في شقين: الأهمية العلمية والأهمية العملية.

- الأهمية العلمية: يكتسب هذا الموضوع جانب معرفي هام لدى أي باحث المولع بالدراسات الكمية والكيفية، فمن خلاله سيتزود الباحث أو الدارس بكم معرفي هائل سيثري به قاموسه المعرفي، كما سيساعد كل متدريس على أبجديات التحليل والتركيب.

المقدمة العامة

- **الناحية العملية:** إنه غاية كل بحث هو التجسيد ومن خلال هذا الموضوع، سنشخص المشكلة، ثم إيجاد الحلول وتفعيلها.

- **أهداف الدراسة:** أهداف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ضرورة تنويع مصادر الدخل: وذلك بخلق دخول جديدة خارج إطار المحروقات وذلك من خلال إنعاش القطاعات الراكدة وتشجيع الإنتاج المحلي.

- اهتمام بالفرد من خلال التكوين والتدريب، والتحسين المستمر وتطوير المهارات الفردية.

- تفعيل جهاز رقابة فعال، ومكافحة الفساد بكل أشكاله.

- مواكبة التطور الرقمي من خلال عصرنه الإدارة العامة.

- القضاء على كل مظاهر البيروقراطية بمفهومها السلبي وضرورة اتباع اللامركزية في التسيير.

- ضرورة إصلاح المنظومة الضريبية والمنظومة المصرفية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لعل من أهم الأسباب التي جعلتني اختار هذا الموضوع هي:

- **أسباب ذاتية:**

طبيعة هذه المواضيع التي تشمل الشق الاقتصادي منها تجعلني أميل لمثل هذه المواضيع من

أجل إثراء قاموسي المعرفي ومن جهة أخرى محاولة التعرف على تأثيرات انخفاض سعر

النفط على الاقتصاد الوطني.

- **الأسباب الموضوعية:**

المقدمة العامة

يتميز هذا الموضوع بالحدثة، لم يتطرق إليه من قبل من طرف الباحثين، وبالتالي سيتم إثراء المكتبة بهذه الدراسة للاستفادة العملية من طرف الطلبة ومن أجل الإضافة العلمية في هذا الميدان.

- دراسة الإشكالية:

تعتمد عملية صنع السياسة العامة في أغلب الدول وبشكل كبير على الجانب المالي والذي تتنوع مصادره حسب كل دولة ففي الجزائر مثلا فإن المداخيل المالية جلها من الإيرادات النفطية، فنجاح السياسة العامة، مرهون بالجانب المالي أولا، ففي السنوات الأخيرة تراجعت أسعار النفط تراجعاً رهيباً بسبب العديد من العوامل مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وعجز للموازنة العامة، وفي ظل هذه الأزمة المالية التي تشهدها الجزائر وفي ظل محدودية الحلول البديلة في الآونة الحالية، ومن أجل التعرف على مصير مخرجات السياسة العامة في ظل تراجع أسعار النفط فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول:

كيف أثر انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة

2014-2017؟

- التساؤلات الفرعية:

أ/ كيف أثر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة؟

ب/ كيف أثر انخفاض أسعار النفط على الواقع الاجتماعي؟

ج/ كيف أثر انخفاض أسعار النفط على قيمة العملة؟

الفرضيات:

الفرضية 1/: انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع الإيرادات العامة:

الفرضية 2/: انخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي.

الفرضية 3/: انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع في الصادرات.

المناهج: في هذه الدراسة تم توظيف عدد من المناهج.

المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة، تم

توظيفه من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة حول موضوع الدراسة وذلك بالاعتماد على دراسات

استطلاعية سابقة.

المنهج الإحصاء الوصفي:

وظفت هذا المنهج في هذا النوع من الدراسة من خلال تحليل الإحصائيات ثم استخلاص

النتائج.

منهج دراسة الحالة:

وظفت هذا المنهج باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات ويتم ذلك بدراسة تأثير

انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة في الجزائر ثم تعميم الدراسة على باقي

الدول المشابهة للجزائر.

- أدبيات الدراسة:

المقدمة العامة

تم التطرق إلى هذا الموضوع من قبل بعض الباحثين مثل دراسة الباحث بوفليح نبيل والتي تتمحور حول دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، ودراسة الباحثة بريزة عبد السلام والتي تتمحور دراستها حول دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض البترولية.

ودراسة ضياء مجيد الموسوي أين تتمحور حول الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط 2014م.

- تقسيم الدراسة:

قسمت دراستي إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول بالدراسة المفاهيمية، أدرج في هذا الفصل ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول ماهية السياسة العامة، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه صنع السياسة العامة، أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه ماهية النفط.

أما الفصل الثاني فكان حول مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط، أدرج في هذا الفصل أربع مباحث، تناولت في المبحث الأول السياسات المنتهجة والمبحث الثاني فتناولت فيه القرارات السياسية، أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه القوانين الحكومية، أما المبحث الرابع فقد تناولت فيه البرامج.

وأما الفصل الثالث فكان حول آثار تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017 أدرج تحت الفصل ثلاث مباحث فكان المبحث الأول حول الآثار الاقتصادية، وأما المبحث الثاني حول الآثار الاجتماعية، وأما المبحث الثالث فكان حول الآثار المالية.

المقدمة العامة

- الصعوبات: من بين الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه المذكرة:
- باعتبار هذا الموضوع حديث الدراسة، لم أجد المراجع الكافية من أجل تغطية شاملة للموضوع.

- صعوبة تحليل بعض المصطلحات الاقتصادية.

- صعوبة الحصول على إحصائيات حديثة.

- مشكل الترجمة.

- ضيق الوقت.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة.

مقدمة الفصل الأول:

- أخذ مفهوم السياسة العامة حيزاً هاماً في حقل العلوم الإنسانية، لما له من أهمية في دراسة الجوانب السلوكية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما أحدث هذا المفهوم اختلافاً فكرياً بين المفكرين، نتيجة لتعدد المفاهيم بينهم حول هذا المتغير، فكل واحد أصبح يعطي مفهوماً حسب رؤيته له، ومن هنا تعددت المفاهيم.

- إن البيئة التي يتواجد فيها الفرد، تتميز بالتغير والاستقرار من أجل هذا يعمل الفرد لتحقيق رغباته ومنافعه من خلال وسائل مادية ومعنوية، يوفرها له النظام السياسي عن طريق المطالب التي تصل إلى صناع القرار والتي يعمل فيها النظام السياسي لتلبية من خلال القدرات التي يمتلكها.

- تقوم الحكومة باستعمال مجموعة من الأدوات من أجل تنفيذ سياستها العامة وذلك من خلال القواعد الملزمة أو الضرائب أو استعمال المنح والعلاوات كوسائل للإغراء، وهذا من أجل غرض الانضباط، والسير الحسن وكبح عمليات التمرد والعصيان.

- سأتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدراسة والذي يتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة.

المبحث الثالث: ماهية النفط.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.

لقد شهد مفهوم السياسة العامة تطوراً واضحاً، عبر حقبة زمنية، ففي بدايته الأولى كان المفهوم يكتنفه بعض الجمود وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وبعد ظهور المدرسة السلوكية، شهد المفهوم تغييراً جلياً، ولقد ظلت المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة تتصف بالمرونة لحد الساعة، وقبل تعريف السياسة العامة، سوف نلقي لمحة حول تعريف السياسة.

المطلب الأول: تعريف السياسة:

السياسة عند العرب: إن أصل كلمة السياسة عند العرب من السوس، بمعنى الرئاسة فقول العرب ساس القوم سياسة، بمعنى قام به، وسوسه القوم أي جعلوه يسوسهم. وقال الفيروزى أبادي: سست الرعية سياسة، أمرتها ونهيتها، وقال (ابن حجر) يسوس الشيء: يتعده بما يصلحه، يقول ابن منظور أن السياسة تعني الرئاسة.¹

وكلمة السياسة في اللغة العبرية القديمة جاءت من دور الضابط الذي يقوم بإدارة الخيول وعرباتها ويسمى باللغة المسمارية ساكروماتش حيث رفعت من قيمة من يقوم بإدارة الخيول وعرباتها، بحيث أصبحت مرتبته تعادل مرتبة الوزير، ويلفظ باللغة السومرية أي العربية القديمة كير-داي، وباللغة الأكادية أي العربية القديمة كارتبو وهذه الكلمة كانت تعبر خلال الألف الثالثة قبل الميلاد عن الشخص الذي قوم بقيادة الحيوان بمسكه من لجامه أي بمعنى السائس.²

التعليق: تناول الفكر العربي القديم السياسة على أنها الحكم أو من يتولى الحكم أي الرئاسة وتتمثل في الحاكم الذي يتولى شؤون الرعية.

¹ أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، الأردن، دار الثقافة، 2012، ص22.

² صايلي زكي الخطابية، مدخل إلى علم السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص35.

أما في اللاتينية: فقد حلت كلمة Republica مكان الحاضرة أي المدينة والدولة، وقد أصبحت فيما بعد مرادفة للدولة، وفي الفرنسية ظهرت كلمة Politique بمعناها اليوناني منذ مطلع القرن الثالث عشر.¹ تتكون كلمة سياسة وفقا للمصطلح اليوناني القديم من شقين Polis أي المدينة أو الدولة أو اجتماع مواطني هذه المدينة و Tekechne أي فن التدبير والإدارة وقد استخدم اليونان كلمة Poliettiea بمعنى الدولة والدستور والنظام السياسي Political كذلك كانتدل عندهم على الجمهورية.²

التعليق:

أما الفكر الغربي فيرى أن السياسة تعني المدينة بحكم أن الأفراد كانوا يجتمعون للإدلاء بأصواتهم، وكان هذا في الدولة المدنية.

- تعريف السياسة حسب ملحم قربان:

عرّف ملحم قربان السياسة بأنها «الفض السلطوي للخلافات، وهي الحل المطاع للمنازعات، وهي كذلك التسوية المسموعة للخصومات».³

التعليق:

السياسة أوسع مما يعتقد هذا المفكر، فقد حدد وظيفته السياسية في حل الخلافات من طرف السلطة.

- تعريف السياسة حسب برنارد كوك:

«هي طريقة حكم المجتمعات مقسمة، بعملية نقاش حر وبدون عنف غير مستوجب».⁴

التعليق:

¹ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 10.

² إسماعيل علي ساعد، قضايا علم السياسة، مصر، دار المعرف الجامعية، 2003، ص 54.

³ عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار قرطبة، 2010.

⁴ ستيفن نانسي ونايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، تر[محي الدين حميدي]، سوريا، دار الفرقان، [ب، ت، ن]، ص 29.

يميل هذا التعريف إلى ممارسة السلطة بطريقة ديمقراطية حيث استعمل مصطلح النقاش الحر أو بالأحرى حرية التعبير كما استعمل مصطلح بدون عنف أي أن ممارسة السياسة لا تكون بطريقة مستبدة.

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة:

تعددت مفاهيم السياسة العامة بسبب اختلاف وجهات النظر بين المفكرين وسنبرز أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة.

- **تعريف كارل فريديريك:** يعرف هذا المفكر السياسة العامة بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.¹

التعليق:

يرى هذا المفكر أن السياسة العامة بأنها برنامج عمل مقترح فعلاً قد تكون السياسة العامة عبارة عن برنامج لكن هذا البرنامج لا يصدره شخص طبيعي بل يصدره شخص يتمتع بالشخصية المعنوية، وقد أصاب المفكر لما ذكر أنها فعل حكومي، ضف إلى ذلك إهماله للفواعل غير الرسمية.

- **تعريف جيمس أندرسون:** عرّف جيمس أندرسون السياسة العامة بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.²

التعليق: اعتبر جيمس أندرسون السياسة العامة هي برنامج عمل وفعلاً السياسة العامة هي مجموعة البرامج الموجهة للمجتمع، وأضاف صفة الهادفة، أي أنها تهدف لشيء معين، قد تكون السياسة العامة

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن، دار المجدلوي، 2004، ص 27.

² جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، تر[عامر الكبيسي]، قطر، دار الميسرة، 1998، ص 15.

تصدر من طرف واحد كما في الأنظمة الشمولية، وقد تصدر من طرف الجماعة كما في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

- تعريف ويلسون:

عرف ويلسون السياسة العامة سنة 2006: بأنها تلك الأفعال والأهداف والتصريحات الحكومية للمسائل خاصة والخطوات التي يتخذونها أو لا يتخذونها للتنفيذ والتفسيرات حول ما يحدث أو ما لا يحدث.¹

- تعريف هارولد لاسويل:

السياسة العامة هي من يحوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟²

التعليق:

رغم مكانة هذا المفكر وما أحدثه على الثورة الفكرية في علم السياسة إلا أن التعريف الذي قدمه حول السياسة عامة؛ تعريف مقتضب جداً ويحمل هذا التعريف في شقيه ثلاث أسئلة، حيث أن الإجابة على هذه الأسئلة هو تعريف السياسة العامة، ففوله من يحوز على ماذا؟ يقصد به الفواعل الرسمية المهيمنة على السلطة، متى؟ يقصد به الزمن أما السؤال الثالث كيف؟ يقصد بها طريقة التنفيذ.

تعريف ديفيد استون: عرف ديفيد استون السياسة العامة على أنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.³

¹Kevin B .Smith and Christopher w. la Rimer,the public policytheory primer, united state, West view Press, 2009, P3.

²حسيبة غارو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص50.

³أحمد طياب، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006)، ص7.

التعليق: يرى إيستون أن السياسة العامة هي عملية توزيع القيم ويقصد بالقيم المادية، كالأجور، الإعلانات، المنح والقيم المعنوية، كالتكريمات، التحفيز، رفع الدرجات، المدح والثناء، ثم أضاف كلمة بسلطة أمرة أي عملية التوزيع تكون من طرف الأطراف الوصية لكي تحمل صفة العمومية.

- تعريف كورين لارو:

عرفت السياسة العامة بأنها سلسلة من النشاطات والقرارات والإجراءات المتناسقة على الأقل بصفة إرادية، من طرف فواعل النظام السياسي الإداري للدولة بغية حل مشكل مشترك، هذه القرارات تكون على شكل حل تصرفات أو أفعال رسمية ذات طابع قسري توجه إلى تعديل سلوك الجماعة المستهدفة، مع أنها أصل المشكل الذي يستدعى حله.¹

التعليق:

حسب هذا المفكر أن السياسة العامة هي سلسلة من القرارات مصدرها فواعل النظام السياسي من أجل حل مشكل، هذا التعريف أهمل الفعل التشاركي في إعداد السياسة العامة واعتبارها فعل حكومي خالص.

- تعريف طوماس داي: عرّف طوماس داي السياسة العامة « ما تختاره الحكومة عمله أو عدم عمله في

مجال ما»².

التعليق:

اختصر طوماس داي السياسة القائمة بأنها فعل حكومي وأهمل الفواعل الأخرى.

- تعريف ريتشارد روز:

لفؤاد أبركان، "السياسات السياحية والتنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص 23.

²محمد العيد حسيني، "السياسة العامة الصحية في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 23.

السياسة العامة هي برنامج عمل حكومي يعني تركيبة خاصة تحتوي على قوانين تخصصات مالية وإدارات وموظفين من إنجاز مجموعة أهداف محددة بهذا القدر أو ذلك من الوضوح.¹

التعليق

السياسة العامة حسب هذا المفكر هي برنامج حكومي، هذا البرنامج كي ينجز فهو في حاجة إلى مال وقانون وموظفين.

المطلب الثالث: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.

مرّ مفهوم السياسة العامة بثلاث مراحل منذ نشأته.

- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

في هذه المرحلة كان الاهتمام بـ:

أ- دراسة نظام الحكم والبناء المؤسسي الحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها. وبالتالي انصب الاهتمام بدراسة الدستور وشكل الدولة بسيطة أم مركبة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث: التشريعية - التنفيذية - والقضائية من حيث التكوين والصلاحيات وأغفلت في هذه المرحلة القواعد غير الرسمية.²

- مرحلة المدرسة السلوكية:

كان لهذه المدرسة الأثر الكبير في تطور مفهوم السياسة العامة، بعدما كان هذا المفهوم يهتم بدراسة الجوانب الشكلية للنظام السياسي ومؤسساته انتقل هذا المفهوم إلى جانب العملياتي من خلال دراسة وظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والعلاقات بين السلطات الثلاث، وفي هذه الفترة شهد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الفكر الكينزي).

¹ صالح بالحاج، تحليل السياسة العامة، الجزائر، دار بن مرابط، 2015، ص9.

² عبد النور ناجي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، الجزائر، دار العلوم، 2014، ص32.

- المرحلة ما بعد السلوكية: يرى المفكر سارتوري أن تطور علم السياسة مرهون بتفاعل عاملين هما:
أ- حالة المنظومة العالمية السائدة.

ب- التفكير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية، ويظهر الوضعية المنطقية وفلسفتها الهادفة إلى جعل العلوم الاجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية، وظهور، مدرسة شيكاغو في و.م.أ والتغيير الحادث في النظم السياسية وتغير موازين القوى، نشأ نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية، التي ارتبطت بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، كان لهذه العوامل الأثر في تطور مفهوم السياسة العامة.¹

المطلب الرابع: مكونات السياسة العامة:

تتكون السياسة العامة من مجموعة من العناصر وهي:

- المطالب السياسية:

وهي كل ما يقدم وي طرح على المسؤولين في الحكومة من طرف أفراد المجتمع والمواطنين عموماً، والتي تدفع بالحكومة للتحرك إزاء القضايا المعروضة وتتنوع هذه المطالب ونذكر منها:²

تحسين ظروف المعيشة - توفير مناصب العمل للأفراد - توفير السكن للأفراد - تحسين مدخول الأفراد - الرعاية الصحية - توفير الأمن.

التعليق:

تتبع المطالب عندما تقوم مشكلة في الأفق تستدعي حلها من طرف النظام السياسي وتلعب الأحزاب السياسية وجماعات الضغط طرفاً فعالاً في نقل مطالب الأفراد إلى الجهات الوصية، حيث في الآونة الأخيرة

¹المرجع نفسه، ص33.

²فهييمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن، دار المسيرة، 2014، ص43.

تحرك الرأي العام بشأن ظاهرة اختطاف الأطفال والنظام السياسي أحسّ بهذه المشكلة، وبالتالي سيتحرك للقضاء على هذه المشكلة.

- القرارات السياسية:

تعتبر القرارات السياسية جملة التصريحات والتوجيهات التي يصدرها مسؤولون في الحكومة بخصوص محتويات وإجراءات السياسة العامة.

التعليق: القرارات هي جملة القوانين والمراسيم التي تأخذ صفة الإلزام يصدرها رئيس الجمهورية بشأن عمليات التنفيذ وتنتشر هذه القوانين في الجريدة الرسمية للاطلاع عليها.

- إعلان محتويات السياسة العامة.

محتويات السياسة العامة تشمل التعبيرات الرسمية، حيث تشمل الأوامر والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.¹

التعليق:

محتويات السياسة العامة تصدر فقط من الأطراف الفاعلة في الحكومة، كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء حول ما سيتم إنجازه من برامج أو مشاريع أو خطط.

- مخرجات السياسة العامة:

¹ابن سبويه، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص

هي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات سياسية وتصريحات التي يتلقاها المواطنون من الأعمال الحكومية.¹

التعليق:

مخرجات السياسة العامة هي نتائج السياسة العامة وهي كل ما يتحصل عليه المواطنون أثناء تنفيذ السياسة العامة... ومن أمثلة ذلك، بناء قطاع صحي في الريف، إنجاز محولات كهربائية. - المنح والمعونات.²

- آثار السياسة العامة:

ومن آثار السياسة العامة تلك الأعمال الناتجة من قبل الحكومة وتمثل العوائد ومن أمثلة ذلك سياسة الضمان الاجتماعي³

التعليق:

ولعل من بين الأمثلة التي سنوضح بها معنى آثار السياسة العامة الحصول على سيارات جزائرية الصنع بالنقسيط، إذن منتج السيارات يعتبر إفران للسياسة العامة وأما عدم صلاحيته، مكابح السيارة أو عيب من عيوب السيارة فنسميه آثار هذه السياسة.

المطلب الخامس: أنواع السياسات العامة:

- **السياسة التحفيزية:** وهي أحد السياسات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحفيز مواطنيها كأن تقوم الحكومة بتقديم قروض للأفراد من أجل تحريك عمليات التشغيل أو توزيع آلات وأدوات فلاحية للمواطنين،

²نادية بنوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة"، رسالة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 50.

³موفق حديد محمد، الإدارة العامة، الأردن، دار الشروق، 2007، ص 119.

وتسعى الحكومة من خلال هذه السياسات المحافظة على الاستقرار وتحقيق ولاء الأفراد لوطنهم وهذا من خلال تحقيق رضاهم المادي والمعنوي.

- السياسة التنظيمية:

تهدف السياسة التنظيمية إلى تحقيق النظام والانضباط للأفراد داخل الوسط الذي يعيشون فيه، ويكون هذا بفضل ترسانة من القوانين، بحيث تقوم الجماعات والمؤسسات والهيئات احترام هذه القوانين وعدم مخالفتها وإلا سينجر عنها عقوبات مادية ومعنوية، ومن أمثلة ذلك: الحفاظ على المال العام من الفساد أو النهب، الحفاظ على السلامة العامة للأفراد.

الاستنتاج:

السياسة التنظيمية إجراء فعال في المحافظة على الاستقرار.

- سياسة إعادة التوزيع:

يتمشى هذا النوع من السياسات في حالات الركود الاقتصادي للدولة، فقد تعمل الدولة من أجل الحصول على إيرادات إضافية، تفعيل السياسة الضريبية، من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومن أمثلة إعادة التوزيع: السياسة المالية والسياسة النقدية.

- **السياسة المالية:** وتسمى كذلك الحياة المالية للدولة أو الدورة المالية للدولة، تقوم الدولة بإعدادها كل سنة، ويتم فيها تحديد النفقات العامة وتحديد الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات.

الاستنتاج:

السياسة المالية هي إجراء يوضح مقدار الأموال التي سيتم صرفها ومقدار الأموال التي سيتم تحصيلها إما عن طريق الضرائب أو مصادر أخرى.

- السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي أداة من أدوات الحكومة، تستخدم في التحكم في المعاملات النقدية والمحافظة على قسيمة العملة من الانهيار أمام العملات الأخرى، ويقوم بهذا الإجراء وزارة المالية عن طريق البنك المركزي.¹

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة:

السياسة العامة هي عمل تشاركي تتفاعل فيه العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية:

من بين الفواعل الرسمية التي تساهم بإعداد وصياغة السياسة العامة السلطة التشريعية.

- السلطة التشريعية [البرلمان]:

السلطة التشريعية اسم يطلق على السلطة التي تتكفل بالعملية التشريعية التي خولها لها الدستور، بواسطة مجموعة من النواب الذين تم اختيارهم بواسطة الانتخاب من طرف الشعب، والذين سيدافعون عن حقوقه ويمثلونه في مختلف المناسبات العامة² وللبرلمان وظائف متعددة من بينها إصدار القوانين أو إلغائها، المراقبة المالية بواسطة لجان يقوم بتشكيلها، إقرار الميزانية العامة للدولة والمساءلة والاستجواب لأعضاء السلطة التنفيذية ويظهر دوره جليا في عملية صنع السياسة العامة، وذلك من خلال المناقشات التي تجري في المجلس وفي لجانه الفرعية، بغية الوصول إلى مشكلة عامة.³

¹ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسة العامة، الأردن، جامعة اليرموك، 2002، ص32.

² عيسى حنى، البرلمان ووظائفه، بوابة التنمية البرلمانية، 2014، متحصل عليه عبر الرابط اطلع عليه في الموقع <http://agra.part.org/or/news>.

³ نصر دحام إسماعيل الشاوي، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في الدول العربية الأردن -أمودجا-، مداخلة (جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2012): <http://nahrainuniv.edu.iq/ar>.

الاستنتاج:

- تكمن قوة الجهاز التشريعي في: يعتبر جهاز منتخب من طرف الشعب.
- قد تتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وبالتالي سيقزم دور هذا الجهاز.
- **السلطة التنفيذية:**

السلطة التنفيذية أو الحكومة، هو الجهاز الذي يتولى صنع ووضع السياسة العامة، ويقوم بتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، ورئيس الحكومة وأعضاء الوزارة، وجميع المراتب التنفيذية العليا.¹

- وتضم السلطة التنفيذية، الوزارات الحكومية المركزية وما يتبعها من مؤسسات القطاع العام، حيث تقوم بتقديم التقارير والاحصاءات حول ما تحقق وما تبقى من مطالب، كما تقدم مقترحاتها وتوصياتها بشأن أي تعديل أو إضافة أو إلغاء.²

الاستنتاج:

رغم أهمية الجهاز التنفيذي المتمثل في الحكومة من خلال جملة الوظائف التي يقوم بها، إلا أنه هناك تدخل واضح وصريح من جانب الجهاز التنفيذي الحكومي في مهام الجهاز التشريعي، هذا التدخل قد يعطل عمل الجهاز التشريعي ويقزم دوره الذي كلف به.

¹زيتون وضاح، معجم المصطلحات السياسية، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص213.

²عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2008، ص95.

- السلطة القضائية:

يتجلى دور السلطة القضائية في عملية صنع السياسة العامة في تفسير هذه السياسات وخاصة الجانب القانوني منها، ولا يكون هذا إلا من طرف رجل القانون لأنه الوحيد الكفيل بفهم المادة القانونية أو تقوم هذه السلطة بمراجعة المادة القانونية من خلال مدى تطابقها مع الدستور، فالمحاكم هي المؤسسات التي تحكم مدى شرعية هذه القوانين.¹

الاستنتاج:

والسلطة القضائية جهاز فعال في عملية رسم السياسات العامة وبفعل دوره أكثر في الأنظمة الغربية.

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية:

- الأحزاب السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة من خلال تطوير البرامج وسياسات الحكومة وذلك من خلال الكوادر المنظمة تحت لوائه، التنسيق ومراقبة الأجهزة الحكومية، التنشئة السياسية للمواطنين، بهدف إدماجهم في الحياة السياسية، ويعارض الحزب السياسات الحكومية، يفعل دور الحزب السياسي في عملية رسم سياسة العامة فقط في الدول الديمقراطية الغربية، التي تتبنى روح الحوار والمشاركة والسماع للرأي الآخر، أما ما نشاهده في الدول العالم الثالث حيث غيب دور الحزب في رسم السياسة العامة.²

الاستنتاج: نستنتج أن للحزب السياسي مكانة هامة في عمليات صنع السياسة العامة، فهذا الجهاز قادر

على صنع وتقديم نخب سياسية للحكومة من أجل خلق سياسة عامة رشيدة.

¹ جيمس اندرسون، المرجع السابق، ص 61.

² فتحي بولعراس، واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على ملوك الهيئة الناخبة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، الجمعية العربية، 2012، ص 27.

- جماعات المصالح:

تساهم هذه الجماعة في عملية رسم السياسة العامة من خلال الأدوار التي يقومون بها، فهي تمارس الضغط على النظام السياسي من أجل تحقيق مصالحه، وتتوعد أدوات هذه الجماعة في عملية التأثير فأحياناً تستعمل المساومة على عدة أطراف في السلطة من أجل تغيير السياسة المفعلة، أو تستخدم أدوات الإغراء، كاستخدام المال في تحقيق بعض المصالح، ومن أمثلة عن هذه الجماعات، النقابات العمالية، ففي الجزائر مثلاً قامت النقابات العمالية في تغيير مسار بعض القوانين الصادرة والتي كانت لا تحقق مصالح الأفراد ومثال ذلك: إعادة إدماج عقود ما قبل التشغيل في مناصب رسمية، الاعتراض على قانون التقاعد النسبي.¹

الاستنتاج:

نستنتج ما يلي:

أن هذه الجماعة قادرة على تغيير السياسات الحكومية، وتوجيهها كيف ما تريد، لأنها تملك من الأدوات القدرة على تغيير منحى هذه السياسات، والنظام السياسي قد يعجز أمام هذه الجماعات، ففي بعض الأحيان يمارس النظام السياسي نوع من المداهنة من أجل اكتساب رضا هذه الجماعة.

الرأي العام:

يساهم الرأي العام في صيانة السياسة العامة من خلال الإهتمام باتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول القضايا السياسية من قبل صناع القرار، فالرأي العام قد يؤثر في تغيير السياسات والإجراءات من خلال موقعه تجاه هذه السياسات، وقد تتعطل الكثير منها إذا أراد هو ذلك، ويحدث هذا في كثير من الدول النامية منها والمتقدمة، أين شاهدنا كيف تم إلغاء العديد من القوانين التي لا تتناسب مع الحياة الاجتماعية للأفراد

¹ماجد أحمد الزاملي، جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة، الحوار المتمدن، العدد 4222، 2013/09/21، متحصل عليه من الموقع: [http:// www.alhewar.org](http://www.alhewar.org).

ومن أمثلة على ذلك، تجميد قرارات استخراج الغاز الصخري في عين صالح، الاحتجاجات الأخيرة في سطيف والبويرة وتيزي وزو بسبب غلاء المعيشة.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن الرأي العام يساهم في صياغة السياسة العامة لتوصيل آرائه العامة إلى صناع القرار عبر قنوات الاتصال قد تكون نخب سياسية، قد تكون أحزاب...الخ، والرأي العام له تأثير أكبر في الدول الغربية التي تفتح باب الحوار والمناقشة عكس الدول النامية التي تسد مجرى الحوار وتستعمل في كثير من الأحيان لغة التهديد.

المجتمع المدني:

يساهم المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة بشكل نسبي في الدول النامية، فمنظمات المجتمع المدني هي أحد المؤسسات الحكومية ويعمل في إطار بما يكفله له القانون، وضمن أهداف معينة يسعى لتحقيقها، وليس من أهداف المجتمع المدني العمل السياسي، وخاصة في الدول النامية وكثير من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، قد انحلت بسبب تفاعلها والعمل السياسي الذي تحضره كثير من دول العالم الثالث.

وحتى من ناحية التمويل، فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تمول ذاتها وإنما يكون ذلك عن طريق السلطة الوصية إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض من مؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت في عملية التنمية الاقتصادية والكثير منها ساهم في عملية تحسين البيئة ونظافة المحيط.²

¹محمد بن سعيد الفطيسي، الرأي العام ودوره في صناعة السياسات العامة للدولة، الوطن، 2015، متحصل عليه عبر الرابط: <http://alwatan.com>.

²إبتسام قرقاح، المرجع السابق، ص31.

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أن المجتمع المدني قادر على إعطاء الإضافة في عملية صنع السياسة العامة فهو يملك من القدرات التي تمكنه في ذلك، إذا أراد ذلك صناع القرار من خلال تغيير بعض القوانين الكابحة لسير عمل هذه المؤسسات.

مراكز البحث:

تساهم المراكز البحثية في صنع السياسة العامة من خلال إنتاج المعرفة والبحث العلمي، وما ينتج عن هذا البحث العلمي من تطبيقات تغير توجيه السياسة العامة بالإضافة إلى ذلك تمكن مراكز البحثية في عقلنة وترشيد القرار من خلال ما تحدده دراسات المراكز البحثية وتتباين أدوار مراكز البحوث من دولة لأخرى، ومن أهم أدوار مراكز البحوث ما يلي:

- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسة العامة.
- تقديم الإرشادات والاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة والفورية للسياسات، تقويم البرامج الحكومية.
- تقديم التغيير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام وفهم استعابها من طرف الجمهور.
- توفير العلماء الأكفاء من أجل إعداد السياسة العامة.¹

¹سامي الخزندار وطارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنعه السياسات العامة، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2012: اطلع عليه في الموقع <http://www.revves.univ.ouargla.dz>

وبفضل هذه المهام الجلييلة التي قامت بها مراكز البحث فقد تم إنشاء العديد منها من أجل تطوير نظم التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وإلقاء الضوء حول أفضل الطرق لتحسين الإنتاجية وتقليل الهدر.

والجدول التالي يوضح عدد مراكز البحث في العالم:¹

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز للمجموع الكلي في العالم
إفريقيا	550	8%
آسيا	1198	18%
أوروبا	1795	27%
أمريكا اللاتينية	722	11%
أوقيانوسيا	1912	1%

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أن مراكز البحث تساهم في وضع السياسة العامة من خلال الدراسات البحثية التي تقوم بها هذه المراكز من أجل التعرف على أبعاد المشكلة وإعطاء بيانات وأرقام تسهل هذه المراكز الإحاطة الكلية بالمشكل.

- تساهم هذه المراكز البحثية في تطوير السياسات الاقتصادية وذلك بابتكار أفضل الطرق والوسائل من أجل الحصول على سياسة اقتصادية رشيدة.

- تساهم هذه المراكز البحثية في إدارة الأزمة من خلال ما تقدمه لصانع القرار من معلومات حول جوهر الأزمة وأبعادها.

- تساهم في إعطاء حلول عامة لمشكلة عامة.

• وسائل الإعلام:

تساهم وسائل الإعلام في صياغة للسياسة العامة من خلال الدور المنوط به وهو البحث عن

المعلومة ثم نقلها عبر وسائله إلى الرأي العام وللمواطن والتي تعتبر محرك أساسي ومحوري في رسم

¹المرجع نفسه.

السياسات العامة. إن كل نظام سياسي في أي بلد يستحوذ على وسائل الإعلام المكتوبة منها والبصرية لعلمه مدى فاعلية هذه الوسائل في عمليات التأثير وأنه من يملك هذه الوسائل يملك القوة، قد تؤثر وسائل الإعلام في مواقف صناع القرار وقد تؤثر على مواقف الرأي العام، كما تستطيع التغطية الإعلامية أن تزيد من تأكيد الجماهير لبعض السياسات والحكومات، ولا ينكر أحد دورها في تغيير مجرى الأحداث وفي ظل الثورة المعلوماتية وظهور وسائل جديدة للتواصل وأضحت المعلومات تنتقل بسرعة الضوء والأحداث تنتقل في جزء من الثانية، أصبحت المعلومة قوة لمن يملكها وكيف يوظفها. فالصراع اليوم هو صراع من يملك المعلومة ومتى يستعملها.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها أداة فعالة في صياغة السياسات العامة ويتمثل هذا الدور في عملية التأثير، إما مساندة وتأييد لصانع القرار أو فضحه والتشهير به، فقد شاهدنا كيف أثر الإعلام في كثير من السياسات الدولية الخارجية والداخلية.

• المواطن:

عادة ما يتم تحجيم وإغفال دور المواطن تفاعل مؤثر في صنع السياسة العامة، بحيث تكون مشاركته محدودة في هذه العملية ولا سيما في الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، وهذا عكس ما تتميز به الأنظمة الديمقراطية التي يشارك فيها الفرد في التصويت وفي مناقشة السياسة العامة، كما يؤخذ برأيه في إجراء التعديلات اللازمة على الدستور، وهذه هي الدولة المدنية التي يمارس فيها المواطن حقوقه السياسية التي خول له الدستور. وهذا هو جوهر المواطنة أن الفرد هناك يساهم في بناء وطنه. عبر الحوار والمناقشة.

¹فؤاد دبور، "دور الإعلام في صناعة الحدث، 2011/04/12، متحصل عليه من موقع، <http://www.baath.party.org>.

بينما في الدول النامية فقد غيب هذا العنصر في صناعة سياسته العامة من طرف صناع القرار، وإن فعل ففي بعض المحطات السياسية كالمشاركة السياسية.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن للمواطن دور هام في صياغة السياسة العامة وبكمن دوره في عمليات التأثير عن طريق إيصال مشاغله إلى صناع القرار عبر نخب سياسية أو أحزاب سياسية أو منظوي تحت جماعات للضغط، حتى أن درجة الوعي السياسي لدى الفرد لها أهمية لازمة في تفعيل هذا الصوت في عملية إعداد السياسة العامة.

• المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية من بين الأجهزة الأساسية في الدولة حيث تتميز بهيكله نظامية ووظيفة متميزة ففي الدول الديمقراطية تكون هذه المؤسسة في حالة الحياة وتأخذ طابع احترافي. حيث لا تتدخل في شؤون الدولة وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات، أما في النظم غير الديمقراطية، تكون المؤسسة السياسية أكبر فاعل في الحياد السياسية وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات العامة أو إلغائها وهذا ناتج ربما من أجل ضبط الاستقرار. الذي يسعى النظام السياسي إلى تحقيقه.

ويكون تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بطريقة مباشرة وخاصة إذا حدث تعارض وتصارع على مستوى هرم السلطة. يكون هنا التدخل المباشر للاستلاء على السلطة عن طريق الانقلاب أو العزل أو التحيية كما شهدت ذلك العديد من الدول، وأحسن مثال ما حدث في مصر، حيث تم عزل

¹صالح زياني وحجيج آمال، "إشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صناعة السياسة العامة في الجزائر، مقال (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010) متحصل عليه عبر الرابط: <http://revues.univ.ouargla.dz>.

الرئيس مرسي بالرغم من أنه انتخب من طرف الشعب، أما الطريقة الثانية وهي الطريقة غير مباشرة حيث يتم الضغط على صانع السياسة العامة.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن المؤسسة العسكرية تمارس الحياد في الدول الغربية ذات النظام السياسي الديمقراطي، وقد تدخل في الحياة السياسية للدولة في الدول غير الديمقراطية.

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة.

تمر عملية إعداد السياسة العامة بمجموعة من المراحل وهي:

التحليل والاستخبار:

إن استقرار أي نظام سياسي مرهون بمدى استجابته الفعلية لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية، أي أنه يستجيب للقضايا التي تواجهه، وعليه يجب تشخيص وتحليل المشكلات العامة من خلال التعرف على طبيعة المشكلة العامة وأسبابها وأبعادها ويوظف النظام السياسي العديد من الآليات للتعرف على المشاكل العامة للأفراد فقد يوظف لجان خاصة تتقصى ذلك وقد يكون ذلك عن طريق الأحزاب السياسية أو بواسطة النواب المجلس التشريعي الذين ينقلون قضايا ومشاكل الأفراد إلى السلطات العليا.²

الاستنتاج:

نستنتج أنّ عملية التحليل والاستخبار مرحلة هامة في إعداد السياسة العامة، فلولا هذه الخطوة لا يمكن لصناع القرار من التعرف على جملة المشاكل المحاطة بهم وبالتالي تكون عملية صنع سياسة

¹فؤاد جدو، "الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة، محاضرة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

²أحمد الطيب، المرجع السابق، ص24.

عامة فاشلة، ومن الأمثلة على ذلك الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في منطقة ما لا يستطيع صانع القرار صياغة سياسة عامة في ظل غياب معلومات عن هذا المشكل.

• تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة:

ولمعالجة المشاكل العامة بفاعلية وكفاءة يقتضي جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة بأساليب متنوعة منها: الملاحظة-الاستقصاء-الاستبيان، استخدام الوسائل الإحصائية والتشاور مع كل الأطراف المعنية بالمشكلة، تشكيل لجان برلمانية ووزارية بغرض التحقيق والتحري، وسماع أقوال الخبراء.¹

الاستنتاج:

تعتبر هذه الخطوة؛ خطوة هامة في التعرف على المشكلة وأبعادها ودراستها دراسة عملية عميقة باستخدام الأدوات العلمية، من أجل الوصول إلى مسببات هذه المشكلة وتوفير الوسائل اللازمة للقضاء عليها عبر صياغة سياسة عامة تتوفر على كل أبعاد المشكلة ومن أمثلة ذلك ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، تنتج عنه مشاكل كبيرة إن لم يعالج هذا المشكل ويكون معالجتها عبر توفير المعلومات حول سبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ثم تحليلها ثم صياغة سياسة عامة مناسبة تقضي على زيادة رفع الأسعار.

بلورة السياسة العامة: [وضع البدائل].

- بعد الاعتراف المسؤولين بوجود مشكلة، يتم إدراجها في جدول أعمال الحكومة، تبدأ عملية طرح البدائل الممكنة، تحتاج هذه المرحلة درجة عالية من الفهم والتصور في استقراء المعلومات واستكشاف كل البدائل الممكنة لحل المشكلة.

¹ عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 67.

الاستنتاج:

نستنتج ما يلي: أنه بعد تشخيص المشكلة يتم طرح البدائل الممكنة والمحتملة عن طريق ما يسمى بالعصف الذهني وتكون هذه العملية تشمل مجموعة من الخبراء القادرين على إيجاد الحلول البديلة من خلال عملية طرح كل الأفكار ثم دراسة كل فكرة على حذا ثم يتم اختيار الفكرة المناسبة.

• اختيار البديل:

في هذه المرحلة يتم اختيار أفضل البدائل المتاحة من بين البدائل المعروضة.

الاستنتاج:

نستنتج أن حل المشاكل العامة مرهونة بمدى اختيار الفعال للبديل الأفضل.

تنفيذ البديل:

في هذه المرحلة يتم تنفيذ البديل المختار ومن الأمثلة على ذلك، توفير محولات كهربائية لمنطقة معينة التي تعاني من الانقطاع المتتالي للكهرباء.

أو ارتفاع فاتورة الكهرباء والغاز في المناطق الصحراوية أما البديل المقترح هو دعم أسعار الكهرباء في

المناطق الصحراوية.¹

الاستنتاج:

تعتبر عملية تنفيذ البديل عملية حاسمة في عملية صنع السياسة العامة فأبي خطأ في عملية المفاضلة بين البدائل تكون النتائج غير مرضية في أغلب الأحيان.

¹المعهد العربي للتخطيط، "منهاجية صنع سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية"، متحصل عليه عبر الرابط، www.arab.api.org

المبحث الثالث: ماهية النفط:

يعتبر النفط أحد المواد الأساسية في الصناعة لذا ظلت أسعاره مرتفعة في الأسواق العالمية، نظرا لزيادة الطلب عليه، إلا أن أسعاره في السنوات الأخيرة قد تناقصت، مما جعل الدول المنتجة تتحرك لاسترجاع توازن السوق، وفي هذا الجزء سوف نتعرض إلى أهم الجزيئات المتعلقة بالنفط.

المطلب الأول: تعريف النفط:

التعريف الأول: النفط أو البترول كلمة مشتقة عن الأصل اللاتيني **بيترا** والذي يعني **صخر** وأوليوم والتي تعني **زيت**، ويطلق عليه أيضا **الزيت التام**، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى **نافاتامن** اللغة الفارسية **نافت** أو **نافاتا** والتي تعني قابليته للسريان.¹

التعريف الثاني:

النفط سائل زيتي قابل للاشتعال لونه أسمر داكن، وأحيانا أسود منتشر في الطبقات العليا من الأرض، ويعتقد أنه من أصل عضوي عرف منذ القدم فاستعمل طلاء للجدران وهياكل للسفن وسلاحا ناريا، وبدأ العصر الحقيقي للنفط عند ظهور المحركات التي تعمل بالبنزين والديزل وتستعمل بعض مقطراته للتزيت كما أنه مادة أولية لكثير من الصاغ والعقاقير.²

¹ سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأردن، دار الأكاديميون، 2016، ص 93.

² أنور ماجد العشقي، البترول السعودي في الميزان، مصر، دار الثقافة، 2016، ص 32.

المطلب الثاني: أهمية النفط:

أصبح النفط ركيزة أساسية في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية وحتى العسكرية وهذا بفضل طبيعة هذه المادة والتي تتوفر على خصائص طاقوية غير موجودة في مواد أخرى، مما جعل الكثير من الدول تتصارع عليه وستتعرف على دور هذه المادة في القطاع الصناعي والاقتصادي والعسكري.

• دور النفط في القطاع الصناعي:

كان الفحم منذ حقب سابقة مورد أساسي للطاقة، ولم يكن النفط قد اكتشف في هذه الفترة، وبعد الثورة الصناعية، حل النفط مكان الفحم كمادة طاقوية، واستخدم في جميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الحديثة التي تحتاج إلى طاقة حرارية عالية والتي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة، كما يعتبر النفط الوقود الأساسي لتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغل البشر لتصنيع المنتجات التي تحتاج إلى وسائل نقل وشبكة المواصلات داخلية وخارجية تربط بين مراكز الإنتاج وأسواق تصريف المنتجات في شتى أنحاء العالم، حيث يعتبر قطاع النقل والمواصلات الشريان الحيوي للاقتصاد الوطني، وتبرز أهمية النفط في هذه الحالة حيث يعتبر مصدر للوقود لا غنى عنه في مختلف الوسائط النقل البرية والجوية والبحرية، ومن جهة أخرى فإن مادة الاسفلت والقطران مادة أساسية في تعبيد الطرقات.¹

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

نستنتج أن للنفط أهمية كبرى في المجال الصناعي، بفضل طبيعة هذه المادة القابلة للتكرير أولاً للحصول على بعض المشتقات البترولية مثل البنزين - البروبان - الكيروسين، وبفضل قابليته للاحتراق من أجل تحرير طاقة عالية مما جعل هذه المادة تكتسب أهمية بالغة لدى الصانعين.

¹حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 74-87.

• دور النفط في القطاع الزراعي:

تعتمد الزراعة الحديثة على استخدام أفضل لوسائل الحديثة مثل الجرارات- آلات الحفر-الحاصدات - ولا شك أن هذه الآلات تحرق كثير من الوقود للاشتغال كما يتم استعمال المنتجات البتروكيميائية في التقدم الزراعي.

الاستنتاج:

نستنتج ما يلي:

أن غياب المادة الطاقوية الناتجة من تكرير النفط، يعرقل في أداء القطاع الزراعي في أي بلد.

• دوره على الصعيد السياسي:

من المعلوم بمكان أن كميات النفط الموجودة على سطح هذه الكرة الأرضية موزعة بطريقة غير متساوية، فنجد دولة فقيرة تستحوذ على كمية هائلة من هذه المادة، مثل نيجيريا، ونجد دول غنية ومتقدمة لا تملك من هذه الثروة إلا القليل.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن للنفط أهمية كبرى على الصعيد السياسي لكون هذه المادة مهمة ولكون التوزيع غير متساوي لهذه المادة مما يجعل الكثير من الدول المتقدمة تطمح في استغلال الثروة النفطية لهذا البلد مثل ما فعله الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية والعراق وليبيا.

• دور النفط في الاستراتيجية العسكرية: انطلاقاً من قول أونكور في كتابه «إمبراطورية النفط الصادر

في موسكو عام 1958. أنه من يملك النفط سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل

¹مرجع نفسه، ص88.

البنزين السيارات سيسيطر على البر وبفضل بنزين الطائرات [كيروزان] سيسيطر على الجو»، وهذا يعني أن النفط يعني الحياة أو الموت، أو في السلم أو في الحرب، ففي السلم لا تدور عجلة الحياة العصرية بلا نفط وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاوم وتتصر دون هذه المادة الحيوية لآلتها العسكرية.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن للنفط جانب مهم في السياسة العسكرية من خلال:

1/ يعتبر وقود للآلات الحربية.

2/ وسلعة خاصة للاقتتال عليها.

المطلب الثالث: السوق العالمي للنفط.

تتم عملية بيع وشراء النفط داخل أماكن أو فضاءات تسمى بالأسواق، وفي هذا المكان سيتحدد سعر النفط من قبل العارضين للسلعة ومن قبل الطالبين لها.

• مفهوم السوق العالمي للنفط:

إن السوق النفطي هو المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية، لتبادل السلعة النفطية في زمن معلوم، أو هو المكان الجغرافي لتتلاقى قوى العرض والطلب في زمن معلوم.²

الاستنتاج: السوق النفطي هو الفضاء الذي تتلاقى فيه قوى العرض وهي الدول المنتجة للنفط والمسماة منظمة الأوبك وقوى الطلب وهم المستهلكون للنفط مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية ويكون هذا الالتقاء في زمن معلوم أي يتم تحديده من قبل هذه القوى وفي هذا المكان سيتم تحديد سعر النفط.

¹ جواد العناني، "النفط والسياسة والاقتصاد"، العربي الجديد، متحصل عليه عبر الرابط: <http://www.alaraby.co.uk>
² نبيل بوفليح، "دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011)، ص7.

• المتعاملون في السوق النفطية:

يتكون السوق النفطية من: **المنتجون** وهم أعضاء منظمة الأوبك*، وخارج الأوبك، والمستهلكون للنفط مثل الدول الصناعية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والدول النامية غير المنتجة للنفط مثل: المغرب وتونس، والشركات (المتعددة الجنسيات) العالمية للنفط، ومن بين هذه الشركات، الشركات الأمريكية مثل شركة (Mobile)، شركة (Exxon)، شركة (Chivron)، وشركة (Texaco)، شركة (Gelf)، الشركات الأوروبية. شركة البترول البريطانية (PB)، شركة (Shell) الهولندية، شركة توتال الفرنسية، شركة رويال دوتش وشركة ستندار أويل.¹

الاستنتاج:

نستنتج من خلال ما سبق: أن المتعاملون في السوق النفطية على ثلاثة أنواع.

- **النوع الأول:** هم الدول الذين بإمكانهم إنتاج النفط، ثم يبيعه وهم جميع أعضاء منظمة الأوبك وهم المنتجون.

- **أما النوع الثاني:** هم أعضاء خارج منظمة الأوبك، وهم جملة الدول الصناعية الذين ينتجون النفط ويستهلكونه مثل النرويج والمملكة المتحدة.

- **أما النوع الثالث:** فهي الشركات العالمية للنفط وهي جملة الشركات الأمريكية والأوروبية التي لها دور في تحديد سعر برميل النفط عن طريق المضاربة.

* تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (o.p.e.c) سنة 1960 في العاصمة العراقية بغداد بحضور كل الدول: السعودية، الكويت، إيران، العراق، فنزويلا، ثم انضمت إليها ثماني دول هي: قطر (1961)، ليبيا (1962)، أندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، والجزائر (1996)، نيجيريا (1971)، الاكوادور والغابون، ثم انسحبت الغابون، وعلقت اندونيسيا عضويتها عام 2009، ليستقر عدد الأعضاء 12 عضوا ومقرها فيينا.
لبريزة عبد السلام، دور صناديق السيادية في إدارة الفوائض البترولية، رسالة ماجستير، (جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013)، ص54.

المطلب الرابع: أسعار النفط:

النفط كما في السلع الاستهلاكية، له مقابل مادي نظير الاستفادة منه وفي هذا المطلب سوف نقوم بتحديد مفهوم سعر النفط.

• مفهوم سعر النفط: هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، وهذا السعر المكون من 42 غالون* ومعبر عنه بالوحدة الأمريكية وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية، التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار مما ينعكس ذلك على أسعار النفط، وجعلها أسعاراً غير مستقرة تدفع للتقلبات (المستمرة).¹

الاستنتاج:

أن النفط سلعة يقابل هذه السلعة قيمة نقدية، تخضع هذه السلعة لعمليات عديدة من أجل الحصول عليها في صورتها النهائية، قد تكلف عمليات الإنتاج أموالاً باهضة وهامش الربح مرهون بسعر هذه المادة، فإن زاد الطلب على هذه السلعة يزداد العرض وبالتالي يرتفع سعر هذه المادة ويكون هامش الربح كبيراً، وإن حدث العكس سينخفض سعر الفائدة.

أنواع أسعار النفط:

* الغالون هي وحدة قياس السعات يستعملها سكان المشرق العربي، أما في دول المغرب العربي تستعمل وحدة اللتر، حيث البرميل النفطي يساوي 149 لتر.

¹ اسهام حسين البصام وسميرة فوزي، 'مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية بغداد، العدد 36، 2013، ص56.

الأسعار المعلنة: هو السعر الذي كانت تحدده الشركات النفطية ويعتبر كسعر مرجعي، تحسب على أساسه الفوائد النفطية التي تحصل عليه الدول المنتجة والذي يشمل أسعار الأتاوة والضرائب، وهذا السعر لا يتحدد في السوق.¹

الاستنتاج: نستنتج أن سعر البرميل النفطي الخام، تتحكم في قيمته، الشركات العالمية للنفط، وهي التي تحدد سعر البرميل انطلاقاً من إضافة أسعار الأتاوة وأسعار الضرائب وهو السعر النهائي الذي سيبيع به برميل النفط والعائدات التي سنحصل عليها الدول المنتجة، وبالتالي السعر غير مفعّل الآن.

• أسعار الكلفة الضريبية:

تتمثل هذه الأسعار الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على برميل النفط.²

الاستنتاج: نستنتج أن سعر الكلفة الضريبية يكافئ سعر السلعة مضاف إليه سعر الضريبة.

• العوامل المؤثرة في سعر النفط: من بين العوامل المؤثرة في سعر النفط هي:

أ/ فائض النفط في السوق النفط العالمي، الناتج عن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري.

ب/ إفراط في الإنتاج من قبل أعضاء منظمة الأوبك.

ج/ تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي مما حدّ من الطلب عليه.³

¹يوسف خليف يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطوراتها، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص39.

²مرجع نفسه، ص39.

³سلامة ممدوح، "العوامل الكامنة وراء تراجع الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، قطر، 2015، متحصل عليه عبر الرابط: www.domainstitu.org.

الاستنتاج:

نستنتج من خلال ما سبق أن انخفاض أسعار النفط مرتبط بكميات النفط المعروفة، وحجم الطلب عليها أي كلما زاد العرض وقل الطلب انخفض السعر.

مستقبل أسعار النفط:

إن استمرار سعر البرميل النفطي بالانخفاض أو بالارتفاع ستحدده مستقبلاً أساسيات السوق [العرض والطلب]، والعوامل (الجيوسياسية في مناطق الإنتاج المختلفة، ومرتبطة كذلك بموقف السعودية من استمرارها في الدفاع عن حصتها في السوق من خلال زيادة الإنتاج، وكذلك الإنتاج الإيراني بعد الاتفاقية النووية).¹

الاستنتاج:

نستنتج ما يلي: أن أسعار سلعة النفط، قابلة الارتفاع كما أنها قابلة للانخفاض، حسب أساسيات السوق، أي عرض ثم الطلب.

¹ علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، قطر، المركز العربي للأبحاث، 2015، ص6.

خاتمة الفصل الأول:

السياسة العامة هي سلسلة القرارات والقوانين والأنشطة والبرامج والخطط التي يصدرها صانع القرار بالدرجة الأولى إلى أفراد المجتمع، تهدف إلى تحقيق رضا الأفراد، وهي عملية تشاركية، يساهم في إعدادها العديد من الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية، باعتبار أن الفواعل غير الرسمية هم الأقرب للأفراد، يعتبر العنصر المالي أحد ركائز السياسات العامة، وقد تفشل الكثير من السياسات لغياب هذا العنصر، تتنوع مصادر العنصر المالي حسب كل الدولة، فالدول الريعية تجعل من الإيرادات النفطية كمصدر هام من المصادر المالية، عن طريق بيع هذه السلعة.

إنَّ أسعار النفط تتعرض في الكثير من الأحيان إلى هزات ونكسات نتيجة للعديد من العوامل مما يؤدي

إلى تراجع إيرادات هذه السلعة وبالتالي قد تفشل الكثير من السياسات

الفصل الثاني:

مخرجات السياسة العامة بعد تراجع

أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

مقدمة الفصل الثاني

شهدت السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 تراجع محسوس في أسعار النفط على المستوى العالمي وحدث هذا التراجع تأثير في سياسات الدول وتعتبر الجزائر احد هذه الدول التي أثر انخفاض أسعار النفط في سياساتها مما جعلها تتبنى مجموعة من السياسات لمواجهة هذا الوضع وسأتناول في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: السياسات المنتهجة من طرف الحكومة

المبحث الثاني: القرارات السياسية

المبحث الثالث: القوانين الحكومية

المبحث الرابع: البرامج الحكومية

المبحث الأول: السياسات المنتهجة من طرف الحكومة:

أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث أزمة مالية مما أدى بصناع القرار إلى إلتهاج مجموعة من السياسات من أجل تدارك العجز المالي من خلال مجموعة من السياسات:

المطلب الأول: سياسة التقشف:

في ظل تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، وتراجع الإيرادات النفطية والذي احدث عجزا في الموازنة العامة، لذا اتخذت الحكومة سلسلة من القرارات الاستعجالية من شأنها تصحيح بعض الاختلالات في

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

الموازنة العامة، وكان من بين هذه القرارات سياسة التقشف أو ما أسماه الوزير الأول بسياسة ترشيد النفقات الحكومية، أي تقليص من حجم النفقات العامة وهذا يتعلق بنفقات التسيير وبنفقات التجهيز.¹

إن أول قرار اتخذته الحكومة هو تقليص عملية التوظيف في الإدارات العمومية بالنسبة للمناصب الشاغرة، أي عدم فتح مناصب جديدة، أما ثاني قرار هو تجميد المشاريع الكبرى التي بحاجة إلى أغلفة مالية كبيرة، إلا المشاريع الخاصة بقطاعي الصحة والتعليم أو ما تسمى بالقطاعات الخدماتية، وبذكر قطاع الصحة والتعليم فإن الحكومة عازمة على تقليص من رواتب الموظفين والعمال والإطارات، كما قامت الحكومة بتقليص المخصصات المالية السنوية للقطاعات الوزارية بنسبة 25%، كما أمرت بتخفيض التدرجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب، كمنحة المسؤولية ومنحة المردودية، كما طالت إجراءات التقشف تقليص إيفاد البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية.

أما بالنسبة للجماعات المحلية البلدية والولاية، فقد قررت الحكومة حرمان رؤساء البلديات ونوابهم وإطارات البلديات من منحة المسؤولية.

وبالنسبة للجامعات فقد عهدت الحكومة على تقليص ميزانية هذه الأخيرة، ومختلف المراكز التابعة لها إلى أقل من 25% ومنع عمال الإدارة من الاستفادة من التريصات والتكوين بالخارج.²

وكما ذكرنا سابقا ما يتعلق بتجميد المشاريع الكبرى فإن المشاريع المعنية بعملية التجميد هي كافة المشاريع غير المؤطرة، التي لم يتم الشروع في تجسيدها بعد بسبب التقشف أي قلة المداخيل، وتخص بالذكر مشاريع ورشات الترامواي والأتوراي، الطرق السريعة.

في حين كان الاستثناء يضم جملة من مشاريع وهي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط، 2014، الجزائر، كنوز الحكمة، 2015، ص40.

² خالد بودية، "تقليص رواتب الموظفين والإطارات، الخبر، العدد 32210، 2015/07/27، ص27.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

مسجد الجزائر الأعظم -البرامج الكبرى لتهيئة العاصمة، يتقدمها وادي الحراش ومنتزه الصابلات، حيث أصدرت تعليمات للتعجيل بتسليمها وفق الجدول الزمني المحدد، كذا استثنى التجميد البناءات الهشة والسكنات المتضررة، حيث رصد لها غلاف مالي خاص، غير أن إنجاز مشاريع سكنية جديدة قد تتوقف مؤقتا بسبب تراجع ميزانية المخصصة لها، وهذا الاجراء يخص كذلك قاعة أوبرا أو الحديقة العمومية التي تم إنجازها بالقرب أو بالموقع الذي كان يحتضن مفرغة وادي السمار.¹

كما شمل التجميد كذلك مشروع 189 سوقا مغطاة، وإلغاء 12 آخر عبر التراب الوطني بسبب القيود المالية.

وتقدر عدد المشاريع التي تم تقليصها إلى 201 مشروع بين مجمد وملغى ونسبتها 69% من البرنامج الخماسي 2014/2019.

أما ما يتعلق بعملية تهيئة الطرقات، قررت الحكومة تجميد عمليات تزفيت الطرقات والمسالك الضريبة، وهذا من بداية السنة المالية المقبلة، وتصنف هذه العملية ضمن المشاريع التي لا تأخذ طابع استعجالي وبسبب الأغلفة المالية الكبيرة التي تكلفها مثل هذه المشاريع وهذه العملية تخص بعض الولايات مثل ولاية وهران العاصمة، قسنطينة، أدرجت هذه العملية ضمن إجراءات التقشف التي تنتهجها الحكومة بسبب تراجع أسعار النفط مما أدى إلى تراجع مداخيل الموازنة العامة، وقد استثنى من ذلك اشغال الإصلاح والصيانة، التي لا تكلف أمولا كبيرة.²

كما تقرر تخفيض نفقات التسيير والتجهيز، وهذا الجدول يوضح ميزانية نفقات التسيير ونفقات التجهيز، خلال السنوات 2014-2017.

¹مراد حامد، "إيرادات التقشف تطل المشاريع الكبرى بالعاصمة"، الخبر، العدد 10980، 2015/08/3.

²خالد بوديبة، الحكومة تجميد عمليات تزيين الطرقات والمسالك الحضرية، الخبر العدد 5380، 2015/08/18

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	النفقات
		السنوات
2.941.714.210.000	4714.452.366.000	2014
3885.784.930.000	4972.278.494.000	2015
3176.848.243.000	4807.332.000.000	2016
2.291.373.620.000	4591.841.961.000	2017

• انطلاقا من الجدول المبين في الوثيقة 1، نلاحظ تراجع ميزانية التشغيل لسنة 2017، بالنسبة للسنوات الأخرى، وكذا ميزانية التجهيز، وهذا راجع لانخفاض الإيرادات النفطية، حيث سنقوم الحكومة بتسقيف النفقات العامة، خلال سنة 2017.

• والإجراء الآخر الذي قامت به الحكومة وفي إعدادها لمشروع قانون المالية توسيع الوعاء الضريبي، من أجل تحصيل مداخيل أخرى تعويض مداخيل الجباية النفطية، حيث تمثل الجباية النفطية نسبة 95%، من الإيرادات بالنسبة للموازنة العامة، والضريبة هي آلية من الآليات التي تستعملها أغلب الدول الربعية وغير الربعية من أجل تحصيل مداخيل، لتعويض أثر تراجع مداخيل النفط، كما تستعمل الضريبة لتغطية النفقات العامة.¹

للأفراد مثل: تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية، توفير السلع والخدمات العامة، مثل المدارس، والجامعات، العيادات، المستشفيات، إصلاح الطرق، الدفاع والأمن ومعالجة أزمة السكن. وقد تنتج الضرائب فالتصنيف الاقتصادي يصنف الضرائب من حيث:

* إعداد الباحث.

¹رضا خلاص، شذرات المالية العامة، الجزائر، دار هومة، 2016، ص317.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

الضريبة على الدخل-الضريبة على رأس المال، الضريبة على الأنفاق، وللضريبة أهداف تسعى الحكومات إلى تحقيقها منها أهداف مالية، أهداف اجتماعية، أهداف اقتصادية: مثل: نستعمل الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي.

ومن أجل الحصول على المزيد من المداخيل استحدثت قانون المالية الجديد 2017 مجموعة من الضرائب والرسوم وأدى إلى الرفع من قيمتها نذكر منها: **الضريبة على القيمة المضافة**.¹

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

إثر انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014 ووصل برميل إلى أسعار دنيا وازداد هذا الانخفاض خلال سنة 2016 إلى أن بلغ سعر برميل النفط الخام في السوق النفطي أرقاما قياسيين حيث وصل سعره إلى 39 دولار للبرميل مما أثر كثيراً على الموازنة العامة باعتبار أن 65 بالمائة من الإيرادات مصدرها إيرادات الجباية النفطية، وخلق عجزا ماليا في الموازنة العامة للدولة، وفي ظل هذه الظروف توجه صناع القرار في بلادنا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية والتي من شأنها يمكن إسعاف المالية العامة للدولة، ومن جملة هذه الإيرادات المعتمدة تسقيف النفقات العامة والحد من الأنفاق الحكومي على الدخل وعلى المشاريع الاستثمارية وقد كان أول قرار هو تجميد التوظيف وبالتالي سيتقلص الأنفاق الحكومي على دخول الموظفين، ثم تجميد المشاريع التي لم تنجز بعد، أما المشاريع التي هي في طور الإنجاز سيكمل إنجازها، وجاء في هذه السياسة التي انتهجتها الجزائر ضبط عملية الاستيراد، كما تم توسيع الوعاء الضريبي من أجل الحصول على إيرادات إضافية ومن أجل تغطية النفقات العامة، لكن هذه السياسة المنتهجة لها آثار وانعكاسات على الفرد وخاصة الفئات محدودة الدخل.

¹نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، الجزائر، الأوراق الزرقاء، 2015، ص28.

المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد:

بعد التأثير الذي خلفه انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة وانخفاض الجباية النفطية وازدياد النفقات العامة انعكس هذا التأثير سلبا على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وفي ضوء هذا التأثير غير المرغوب فيه تتجه الحكومة بكل فواعلها الرسمية منها وغير الرسمية ويتشارك من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني وتحسيس الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام بمدى خطورة الوضع القائم عبر قنوات الاتصال، المسموعة منها والمرئية والمكتوبة، حيث صرح في كثير من المرات وفي العديد من المناسبات في كشف الحقائق للرأي العام بمدى خطورة الوضع القائم، لذا يجب التجنيد لتجاوز هذه الأزمة المالية والتي كانت إرهاصاتها بداية من 2014 إلى غاية 2017، فكان التوجه الحكومي الأول، نحو توظيف صندوق ضبط الإيرادات كخطوة أولى، ومن المعلوم أن رصيد هذا الصندوق الذي أنشئ سنة 2000، لتوظيفه في أوقات الأزمات وتكون مداخله من الفوائض المالية للمداخل النفطية، الزائدة عن السعر المرجعي للنفط والذي كان سابقا 37 دولار للبرميل، وفي ظل هذه الأزمة بدأ هذا الصندوق الحيوي أو السيادي في تناقص مداخله وتآكلها، نظراً لتوظيفها في تسديد بعض النفقات العامة، وهذا مما أكده بعض خبراء الاقتصاد في تحاليلهم وخاصة الخبير الاقتصادي، بشيري مصطفى، وحفيظ الصوالي أن صندوق ضبط الإيرادات سيتآكل رصيده قبل ثلاث سنوات.

وهذا ما حذر منه كثيرا صندوق النقد الدولي في مختلف تقاريره السنوية حول خطورة الوضع.

- ومن بين الحلول الاستعجالية التي وظفتها الحكومة لمواجهة تراجع أسعار النفط، توظيف احتياطي الصرف بالعملة الأجنبية، حتى أن هذا الرصيد بدأ بالانخفاض نظرا لاستخداماته المتكررة، وخاصة في المخطط الخماسي 2014-2019، هذا فيما يخص الإجراءات الاستعجالية لتجاوز الأزمة. أما فيما يخص الإجراءات على المدى البعيد فإن الجزائر عازمة على توجه اقتصادي آخر لا يعتمد على المحروقات أو ما يسمى بالاقتصاد الأحادي، فقد تبين هذا النمط فاشل لا يقاوم الهزات المالية، باعتبار أن النفط سلعة قابلة

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

للنفاذ لذا فالجزائر تتجه نحو¹ تطبيق نموذج اقتصادي جديد شبيه بالاقتصادي الماليزي إلى غاية 2019 وبأفاق 2030، فبدأت معالم هذا التوجه في اللقاءات الثلاثية المنعقدة في بسكرة وعنابة باشتراك الفواعل الثلاثية، النقابة، الحكومة، أرباب العمل، وأفرز هذا اللقاء على العديد من المقترحات من بين هذه المقترحات بناء اقتصاد ناشئ خارج قطاع المحروقات، هذا الاقتصاد الناشئ الذي يركز على القاعدة الإنتاجية وقاعدة صناعية وتنافسية، وترقية الإنتاج الوطني، ومحاربة كل العوائق، وإبعاد البيروقراطيين والفاستين والمحافظين على الحقوق الاجتماعية للعمال.

- **النقد:** أرى من خلال هذا الطرح أن الجانب المهم في معادلة النجاح والتطور هو الإنسان، كما قال ذلك مالك بن نبي فلا تطور بدون الاهتمام بهذا المورد الهام، فجل الدول الصاعدة اهتمت بالفرد كمتغير في معادلة النجاح، لذا إذا أردنا الإقلاع الاقتصادي الحقيقي الاهتمام بالفرد من حيث التكوين والتدريب والتسيير.
- كما أفرز لقاء الثلاثية ومندى المؤسسات بخصوص النموذج الاقتصادي الجديد إلى تفضيل الاستثمارات العمومية الموجهة للمنشآت التي تزيد من القدرات الإنتاجية للبلاد كما يشمل أيضا الاستثمار بشكل أساسي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقات المتجددة، الصناعات الغذائية، الاقتصاد الرقمي، والعلمي، الصناعة القبلية للمحروقات والمناجم.
- ولقد أوضح الخبير الاقتصادي بشير مصطفى في كتابه اقتصادنا عن ملامح نموذج اقتصادي الجديد قائلا: إذا أردنا خلق اقتصاد جديد يجب إعادة بعث إنتاج المحروقات، تكثيف خلق المؤسسات لمواصلة تحسين مناخ الأعمال، وفتح القطاعات غير الاستراتيجية للاستثمار الخاص والعام، وكذا تحسين الصادرات خارج المحروقات.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "النموذج الاقتصادي الجديد" متحصل عليه من موقع:

<http://www.premier.minister.gov.dz>

إلى جانب هذا يجب تفعيل بعض القطاعات الراكدة، كقطاع السياحة واعتبره قطاع مهمش نظراً للإمكانيات التي تزخر بها بلاد، كذا تفعيل قطاع الفلاحة وتغيير السياسة الفلاحية المنتجة وإرساء صناعة قوية عبر تفعيل هذا القطاع، مع إصلاح البنوك أو المؤسسات المالية وإصلاح الجباية.¹

وفي إطار تفعيل القطاع السياحي من طرف صناع القرار سوف نعطي نظرة بسيطة عن الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر وسوف نتطرق من تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي أنه يمكن اعتبار الجنوب متغير أساسي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد، حيث أن الجنوب فرض نفسه اليوم كمتغير أساسي لمعادلة التنمية الوطنية مشيراً إلى الإمكانيات الضخمة تجعل منه باعاً حقيقياً للاقتصاد الوطني، وأن الأقاليم الجنوب ليست أقاليم عقيمة، بل هي أرض الخيرات لا تنتهي ومن أمثلة ذلك أراضي الفلاحية ببسكرة وضواحيها كبلدية المزيرعة، الدوسن، طولقة، لغروس، فوغالة، رأس الميعاد، هذه البلديات ذات كفاءة عالية في إنتاج الخضروات وأجود أنواع التمور، وأدرار، تمنراست، غرداية، فهذه العينة من الولايات قادرة على تحقيق الكفاية في توفير الغذاء، ودعامة قوية للاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي،² فولاية أدرار هذه الولاية الشاسعة بأراضيها تشكل خزاناً حقيقياً للطاقة الشمسية (Energie solar)، وكذا ولاية غرداية وعين صالح. فأدرار من بين مناطق العالم التي تحمل آفاقاً واعدة في مجال الطاقات المتجددة من خلال الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها، التي تعد بمستقبل زاهر في مجال التنمية المستدامة، كما أن الولاية تتوفر إلى جانب الطاقات الأحفورية على طاقات أخرى متجددة عن طريق الرياح والشمس مما يجعلها قطبا عالميا في مجال الطاقة المتجددة، وانطلاقاً من هذه العوامل الإيجابية أصبحت ولاية أدرار محل اهتمام من طرف المؤسسات العالمية الرائدة في إنتاج الطاقات المتجددة على غرار مشروع ديزيرتاك الألمانية والذي ألغى مؤخراً هذا المشروع بسبب الغاز الصخري، ويعتبر هذا المشروع أكبر محطة للطاقة الشمسية في

¹ بشير مصطفى، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، الجزائر، جسر، 2016، ص ص 28-29.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "الجنوب المتغير أساسي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد"، متحصل عليه من: www.interieur.gov.dz

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

إفريقيا وكان سيقام في المنطقة الرابطة بين رقان وأولف وعين صالح، وهذا المشروع كان سيوفر 4000 منصب عمل إلى جانب ولاية أدرار وما تملكه من إمكانات وعادة في مجال الطاقات المتجددة، تحتاج فقط إلى التفعيل فقط، تساهم محطة التوليد¹ للكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية التي دخلت حيز التشغيل مؤخراً بسدرة لغزال بولاية النعامة، في دعم قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية في إطار تجسيد خيار التحول الطاقوي للجزائر، باعتمادها على مصادر الطاقات الجديدة والنظيفة، وتنتج هذه المحطة طاقة قدرها 20 ميغاواط من الكهرباء وبلغت تكلفة إنجازها على مساحة قوامها 40 هكتار بقيمة 3.7 مليار دج، بالتعاون مع خبراء ألمان، وتضمن محطة الطاقة الشمسية لسدرة لغزال بالنعامة معدل 2700 ساعة تشميس في السنة ما يعادل 1ميغاواط لكل 2 هكتار وكذا معدل 32500 ميغاواط في السنة.

كما دشنت ولاية غرداية محطة نموذجية لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بمنطقة وادي نشو [10 كم شمال الولاية] قدرت تكلفتها بأكثر من 900 مليون دج، حيث تصل طاقته هذه المحطة التي أقيمت على مساحة 10 هكتارات إلى 1.1 ميغاواط، وهي مزودة 600 لوحة شمسية، كما تم تشغيل مركز تجربي مصغر لإنتاج 30 كيلواط بين الطاقات المتجددة.²

وفي ولاية ورقلة وضع حجر الأساس لإنجاز مشروع محطة نموذجية للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية تقدر ب 10 ميغاواط في حقل بئر ربع الشمال من أجل إنتاج الاحتياجات المتعلقة بالكهرباء، حيث أن المحطة التي تتضمن ما لا يقل عن 3200 لوحة شمسية وتتربع على مساحة تناهز 20 هكتار يعول عليها في اقتصاد نحو 6 ملايين م³ من الغاز وينتظر أن تدخل حيز الإنتاج في ديسمبر 2017.³

¹أدرار مستقبل واعد في الطاقات المتجددة، 2014/01/07: www.ouargla.aps.dz

²الوكالة الوطنية، الطاقات المتجددة وتكنولوجياتها" 2016/12/19، متحصل عليها من موقع: www.medaf.org

³البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، "وضع حجر الأساس للمحطة النموذجية للطاقة الشمسية"، 2017/03/19،

.http://www.potail.eder.dz

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

- كما يمكن تنشيط القطاع السياحي في الجنوب من خلال الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها، لكن يحتاج إلى إرادة سياسية ورؤية بعيدة المدى، قد تكون السياحة في الجنوب متغير أساسي في معادلة النموذج الاقتصادي الجديد، فالجنوب الجزائري قد يكون قبلة للزوار إذا تهيئت الظروف المادية والبشرية، وتحسين ظروف الاستقبال مع توفير الأمن، أصبح من الضروري اليوم وفي ظل الأزمة المالية الخانقة إثر تراجع أسعار النفط وانخفاض مداخيله، تحريك هذا القطاع من خلال إعداد استراتيجية تسويقية لترقية القطاع السياحي داخليا وخارجيا.

ومن أهم الخصائص الطبيعية والجغرافية، أن الجزائر تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي، ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كم وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة إذ تتربع على مساحة قدرها 2381741 كم² وعدد سكانها سنة 2016، 39000000 نسمة، يمكن تقسيم المناطق السياحية في الجزائر إلى ستة مناطق تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية، منطقة السواحل والسهول الشمالية، وهضاب الأطلس الشمالي، ومنطقة السلسلة الأطلسية، منطقة الهضاب العليا منطقة الأطلس الصحراوي، منطقة واحات الصحراء منطقة الصحراء الكبرى.¹

إن الهقار والطاسيلي يعتبران متحفين طبيعيين على الهواء الطلق وهم أهم وأروع المعالم العالمية ومقصد سياحيين رئيسيين للسياح الباحثين، وواد ميزاب بغرداية وما يميز هذا الموقع هو قيمته الجمالية، إذ تحيط به خمسة قصور بتصاميم ذات طابع صحراوي وهندسة متناسقة مع البيئة التي تميز هذه المنطقة.

¹ عبد القادر الشلالي، الواقع السياسي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2015، جامعة البويرة، معهد الاقتصاد، 2010.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

تقع غرداية بعد مدينتي العطف ومليكة، حيث أسسها الإباضية في القرن الحادي عشر الميلادي وذلك عام 1053 وتبعد عن العاصمة ب 600 كلم جنوبا، ما يميز ولاية غرداية طابعها العمراني المتناسق، أدرجت غرداية ضمن المعالم التاريخية العالمية من جانب منظمة اليونسكو عام 1982، تتميز غرداية بحرفها خصوصا نسيج الزرابي والفرش والسجاد المصنوع من الصوف، تتوزع غرداية على 100 ألف شجرة نخيل على ساحة لا تتعدى 590 كلم مربعا تتضمن 24 صنفا.¹

كما تعتبر تمنراست متحفا تاريخيا يتضمن لوحات تسرد الذاكرة الإنسانية منذ أكثر من 600000 سنة، وبذلك صنفته المواقع الأثرية لحضيرة الهقار والطاسيلي ضمن تراث العالمي المحفوظ ومن أبرز المعالم التاريخية، محطات الرسومات والنقوش الصخرية التي تحمل الحيوانات رموزا وطقوساً وكتابات التيفناغ في أفطار.²

كما يركز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتوي الحكومة انتهاجه خلال سنة 2019 وبآفاق 2030، تنشيط القطاعي الفلاحة والصيد البحري كبديل للنفط في ظل تراجع أسعار هذه المادة وتعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها لما تمتلكه من مقومات كبيرة، تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري و 4.2 ملايين هكتار من الغابات، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1 % في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية الروية ب 2.6%.³

¹ عبيدة صبطي، "دور وسائل الإعلام والاتصال في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، 601، 2012، ص179.

² زراري العياشي، "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، ص57: www.caus.org.ib

³ ياسين بودهين، "هل تكون الفلاحة بديلا للنفط في الجزائر؟"، 2016/01/25: <http://www.aljazeera.net>

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

تتوفر الجزائر على نحو 8 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث لا تستغل الدولة أكثر من نصفها، وهذا ما جعل الحكومة للإسراع في توفير الإمكانيات اللازمة للمزارعين من أجل خفض فاتورة استيراد المواد الزراعية التي تستهلك العملة الصعبة، يرى الخبراء في الجزائر أن الفلاحة مستقبل الاقتصاد الجزائري.¹

ومن البدائل الطبيعية لتحسين ميزانها التجاري وتعتبر الاستراتيجية السابقة للحكومة فاشلة من خلال الدعم المقدم لفئة الشباب العاطلين عن العمل لإنشاء تعاونيات فلاحية واستصلاح الأراضي، لكن المشكلة تكمن في غياب المتابعة والمحاسبة، بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي يعاني منها الفلاح أهمها عدم توفر الوسائل الحديثة نفور اليد العاملة، نقص المياه، وحسب آخر الإحصائيات للديوان الوطني للإحصاء، فإن قطاع الفلاحة يشغل حاليا حوالي 1.2 مليون شخص ما يمثل 8.7% من اليد العاملة بعدما كان يشغل 2.5 مليون عامل سنة 2013، منهم 1.9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية، ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الفلاحة 800 ألف يد عاملة، وأمام هذه الوضعية، لم يجد الكثير من الفلاحين وأصحاب الحقول والمزارع سوى الاستجداد باليد العاملة الأجنبية من الأفارقة مهاجرين ومغاربة.²

الفلاحة في بلادنا تعاني عجزاً كبيراً نظراً للعديد من العوامل منها: عدم وجود إرادة سياسية في النهوض بهذا القطاع رغم أهميته، إتباع استراتيجية فاشلة في تسيير هذا القطاع، من خلال القروض المقدمة للشباب العاطل، وغياب المتابعة والمحاسبة، ندرة الأمطار الذي أدى إلى عزوف الكثير من الشباب أو الفلاح في الاستثمار في هذا القطاع، عدم الاهتمام بالفلاح وتحفيزه، عدم وجود أسواق كافية للتسويق المنتج، غياب اليد العاملة، إن توفرت غير كافية، انعدام الوسائل الحديثة، هذه أهم المشاكل التي عرقلت في النهوض بهذا القطاع الحيوي، وجعله كبديل للنفط، إن النموذج الاقتصادي الجديد الذي يراهن على هذه القطاعات

¹عثمان لحياني، "الجزائر تواجه أزمة النفط بالقطاع الزراعي"، <http://www.alarabay.co.uk> 2016/02/27.

²حمزة كمال، "نقص السواعد يهدد القطاع الزراعي في الجزائر"، 2016/10/23 متحصل عليه من

موقع: www.algeriachanel.net.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

مستقبلا، عبء على صناع القرار الإسراع في عملية الإصلاح الجذري لهذا القطاع من خلال الاستراتيجيات القديمة غير الفعالة بأخرى كافية وفعالة. إن مستقبل الاقتصادي للجزائر دعائمه هذه القطاعات فعل صناع القرار الإسراع في إيجاد الحلول الكفيلة لإنعاش هذا القطاع من جديد.

المطلب الثالث: عصنة الإدارة:

النموذج الاقتصادي الجديد الذي تسعى الجزائر إليه في ظل الطفرة النفطية التي يشهدها السوق العالمي، وتضررت منها الدول المنتجة للبتروول والمصدرة له، يقوم هذا الاقتصاد الجديد على الإدارة الحديثة التي تختزل كل مظاهر التخلف والفساد، والبطيء في التنفيذ والمركزية المتشددة وتسعى بناء إدارة عصرية تتماشى ومتطلبات العصر الحديث من سرعة في الأداء، واستخدام كل الوسائل الحديثة من أنترنت، أنترنت... الخ وتقضي على كل مظاهر البيروقراطية والفساد، من أجل هذا وفي مطلع الألفية الثالثة، وبآفاق مستقبلية تسعى الجزائر إلى بناء إدارة معاصرة، وفي هذا الصدد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد مشاريع هامة في مجال عصنة المرفق العمومي باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، تهدف هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، ومن بين أهم إنجازات سنة 2014.

رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني: إحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية- ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به، ولقد مكن هذا الإنجاز من:

- تمكين المواطن من استخراج كل الوثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن. وتمكين الجالية الجزائرية من الحصول على عقد الميلاد الخاص عبر الأنترنت-إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات من الحصول ولم يقتصر تعميم الإدارة الإلكترونية على البلديات والجماعات المحلية، حيث عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإضاء والتصديق الإلكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقية في مجال القضاء، وأصبح بإمكان المواطن الحصول على شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية عبر البريد الإلكتروني فقط.¹

وتعتبر عملية التصديق الإلكتروني على الوثائق المحررة من قبل وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها واحدة من أهم النقاط التي يركز عليها مشروع قانون عصرنة العدالة سعياً لتخفيف الإجراءات القضائية²، وفي إطار عصرنة قطاع العدالة تم إنشاء قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية، من أجل استخدامه في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، حيث أنشئت قاعدة معطيات مركزية للبصمة الوراثية بقدرة تخزين تصل إلى أربعين مليون بصمة وراثية، حيث تربط قاعدة المعطيات بمركز الأدلة الجنائية للشرطة، الدرك الوطني وكذا المجالس القضائية حسب ما أوضحه حافظ الأختام الطيب لوح، حيث تحفظ البصمة الوراثية للأشخاص والمشتبه فيهم لمدة تتراوح ما بين 29-40 سنة، وفي إطار دائما العصرنة في قطاع العدالة سيتم استعمال السوار الإلكتروني للمحكوم عليهم بالسجن.³

حيث صرح المدير العام للعصرنة بوزارة العدل الجزائرية عبد الحكيم عكة إن الرقابة الإلكترونية تحفظ كرامة المتهم بعيدا عن السجن الاحتياطي إلى حين محاكمته ويهدف السوار الإلكتروني إلى تدعيم الرقابة القضائية وتوسيع نطاقها، وتخفيف الضغط على المؤسسات العقابية حيث يوضع هذا السوار في الكاحل ويمكن للسلطات القضائية من تحديد أماكنهم عن بعد.⁴

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عصرنة المرفق العام:

<http://www.interieur.gov.dz> .

²الإذاعة الجزائرية، مشروع قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني، 2015/1/6 متحصل عليه عبر الموقع <http://www.radioalgerine.dz>

³المرصد الجزائري، إنشاء قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية. متحصل عليه من الموقع <http://marsaddz.com>.

⁴العالم العربي، الجزائر تبدأ باستخدام السوار الإلكتروني بدل من السجن المؤقت لمراقبة المتهمين، 2016/12/26،

<http://www.arabic.spotniknews.com>.

أما فيما يخص واقع المصارف الإلكترونية في الجزائر، فالجزائر ما زالت جد متأخرة في هذا المجال مقارنة ببعض الدول المجاورة لها كتونس ودول الخليج كالإمارات العربية المتحدة مثلا، فالجزائر ما زالت تراوح مكانها في هذا المجال.

فنموذج الاقتصادي الجديد الذي تتطلع الجزائر إلى تحقيقه في المستقبل القريب لا يتحقق في منأى عن الخدمات الإلكترونية فجدديد الحكومة في هذا المجال يتمثل في وضع الموزعات الآلية (DAB) على مستوى هذه المصارف، والبدا الفعلي لاستخدام نظام المقاصة الإلكترونية، ثم تم طرح 460000 بطاقة بنكية من طراز البنوك وبريد الجزائر، ثم تم إحصاء حوالي 886 موزع أوتوماتيكي للأوراق النقدية، ومن المرتقب وصول عدد البطاقات المغناطيسية للتقاعد 405 مليون بطاقة.¹

ومع وصول الأنترنت في كل بيت جزائري وصل معها التسوق الإلكتروني والتعاملات المالية الإلكترونية والجزائر والجزائريين ما زالوا يعانون من النظام البنكي الجزائري المنغلق نوعا ما والذي لن يتمشى مع الانفتاح الحاصل.²

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أن التوجه الحكومي نحو عصنة الإدارة من أجل مواكبة التطور التكنولوجي في العالم ولقد مست عملية العصنة تفعيل الثورة المعلوماتية داخل الإدارات العامة والتخلي تماما عن الإدارة الورقية حيث هذا النمط من الإدارات لم يعد موجودا إلا في بعض الدول التي لم تواكب سيورة التطور، إن لنموذجي الاقتصادي الجديد الذي تنوي الحكومة تطبيقه سنة 2019 وبرؤية بعيدة المدى، يعني أساسا القطاع الإداري العام، وقد بدأت ملامح الإدارة العصرية تبدد للعيان وإن كانت تسير بوتيرة بطيئة، ومن بين الإنجازات هي إمكانية الحصول

¹صورية معموري، "عصنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية بالجزائر"، متحصل عليه عبر الموقع <http://www.arabic.spotniknews.com>.

²التعاملات الإلكترونية في الجزائر، 2017/08/17. <http://www.neufinfo>.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

على الجواز البيو متري وبطاقة التعريف البيو مترية في فترة وجيزة، تزويد جميع القطاعات العامة بأجهزة الحواسيب وتزويدهم بالإنترنت الداخلية والخارجية، (تمكن المواطن من الحصول على شهادة الميلاد)، كم تم عصرنة قطاع القضاء من خلال تفعيل البصمة الإلكترونية وتفعيل السوار الإلكتروني لدى المتهمين المسجونين.

المبحث الثاني: القرارات السياسية:

أبرز تراجع أسعار النفط، تأثير الموازنة العامة للدولة مما أدى بضاع القرار إلى اتخاذ سلسلة من القرارات لتدارك العجز المالي.

المطلب الأول: الاستدانة الخارجية والداخلية:

في ظل الانعكاسات الذي خلفها تراجع أسعار النفط في الآونة الأخيرة، من تراجع في مداخيل الميزانية العامة وتراجع الإيرادات النفطية، تبين حدوث عجز في الموازنة العامة، مع زيادة في النفقات العامة، كما تتجه الحكومة لتحقيق المخطط الخماسي لسنة 2019/2014 وانعدام السيولة الكافية أدى بالحكومة وكإجراء استعجالي إلى توظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف لن يصمد طويلا في ظل استعمالاته المتكررة، لذا تتجه الجزائر وضاع القرار في الجزائر إلى الاستدانة، وفي هذا الصدد يمنح البنك الإفريقي للتنمية مبلغ قيمته تسع مائة مليون أورو ويسدد هذا القرض في غضون عشرون سنة، وهذا القرض موجه لتمويل برنامج الإصلاحات لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كما دعا الصندوق النقد الدولي (FMI) الجزائر إلى الاقتراض منه، لكن الجزائر رفضت بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة من القيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة منه¹، بعد هذا القرض، ترتفع حصة الديون خلال السنوات الأخيرة، حيث كشفت الأرقام حجم الديون من إحدى عشرة مليار دولار سنة 2014 إلى اثني عشرة ألف مليار دولار سنة 2015.²

¹الإذاعة الوطنية،" المصادقة على القرض للجزائر من البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 900 مليون أورو"، 2016/12/28، متحصل عليه من الموقع، www.radioalgeine.dz.

²حفيظ صوابيل،" الدولة تستدين"، الخبر، 2016/10/5، ص 10.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

• كما أطلقت الجزائر القرض السندي، حيث تعرف هذه العملية الذي أطلق يوم 17 أبريل إقبالا معتبرا وذلك نفاذ أولى السندات على مستوى مكاتب البريد والوكالات البنكية، حيث تمكن بريد الجزائر من بيع آلاف السندات منها 500 سند حكومي، فيما أحصى بنك الجزائر الخارجي ما قيمته 2000 مليار سنتيم، ويتصدر بنك التنمية المحلية قائمة المؤسسات المالية المساهمة إيجابيا بتسويقه جميع سندات، كما أكد المدير العام لبنك التنمية المحلية إلى أهمية القرض السندي وإسهامه الكبير في تحريك التنمية والاقتصاد، مبرزا أن الآلية الحالية تعد أهم عرض عالي في السوق قياسا بنسب فائدة التي حددتها السلطات والمقدرة ب 5% لسندات خمس سنوات وهي عائدات غير خاضعة للضرائب وهي العملية التي ترمي إلى تمويل الخزينة العمومية.

وفي هذا الصدد أكد مسؤول بينك الجزائر الخارجي الشروع في طرح سندان جديدين، الأول بقيمة 10 آلاف دينار جزائري والثاني بمليون دج وهذا الاقتراح استجابة لمطالب شريحة واسعة من المواطنين العاديين، الذين طالبو بسندات تتلاءم مع مداخيلهم أو مدخراتهم وهذا سيسمح بإصدار فئات جديدة من السندات بقيمة 10.000 دج للوحدة للخواص ومليون دينار جزائري للمدخرين الكبار. وكما أكد وزير المالية عبد الرحمان بوخالفة أن دين الداخلي الهدف منه تجنيد الموارد المتاحة والنائمة في الأسواق الموازية، وأن صيغة القرض السندي تستفيد منها كل المؤسسات الوطنية والخواص والعائلات والمتعاملين الاقتصاديين لتغطية عجز مالي في ميزانية الدولة.¹

*

الدين	السنوات	الدين
2015	2014	الدين
4	3.7	الدين

¹البنك الجزائري الخارجي، "القرض السندي الحكومي"، 2016/04/26 متحصل عليه من الموقع www.nfdgi.gov.dz
*سمير سيفان وآخرون، "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة، قطر"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015، ص 131.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

الخارجية	مليار	مليار
	دولار	دولار

الدين	2014	2015
السنوات		
الديون	14	14
الداخلية	مليار	مليار
	دولار	دولار

المصدر: الجريدة الرسمية

التعليق على الجدول:

نلاحظ زيادة في الدين الخارجي، نتيجة تراجع أسعار النفط ومن أجل تغطية النفقات العامة، أما بالنسبة للدين الداخلي فنلاحظ ثبات في هذه القيمة.

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أن عملية الاستدانة بالنسبة للدول هو إجراء لا مفر منه في ظل محدودية المصادر المالية من أجل تغطية النفقات العامة ومن أجل استكمال المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي 2014/2019 كما أن هذا الإجراء تفعله الدول عندما يتقارب اقتصاد الدول من الركود، وهذا الاتجاه غير مرغوب فيه لدى الكثير من الدول لأنه يلزم الدول المقرضة بالتبعية للجهة القارضة، كما أن هذا الإجراء يجعل الحكومات التي لم تسدد ديونها في الآجال المعلنة مسبقا تكون عرضة إلى الزيادة في حجم الديون نتيجة زيادة في سعر الفائدة. كما يوجد نوع آخر من الاستدانة تسمى الاستدانة الداخلية أو يسمى القرض السندي، حيث تطلق الحكومات أوراق مالية بأسعار مختلفة يقوم الأفراد أو المؤسسات من شراء هذه الأوراق مقابل فائدة مالية، فقد

أطلقت الجزائر خلال عام 2016 القرض السندي وشهد بعض النجاح وشهد إقبالا كبيرا من طرف المؤسسات والشركات وقد تم تجميع مبالغ مالية تضاف إلى الخزينة العامة.

المطلب الثاني: الخفض الإداري للدينار:

اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات لمواجهة تراجع أسعار النفط، ومن بين هذه القرارات هو التخفيض الإداري من قيمة الدينار وهذا من أجل تعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية وكذا الحد من الواردات لأن استرداد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتج الأجنبي في السوق الوطنية لأن سعره يصبح أعلى، وهذا بسبب عدم مرونة الإنتاج الوطني من حيث الكم أو الجودة وتضخم السيولة في السوق الموازية، وهذا يعني محدودية أثر الدينار الضعيف على الميزان التجاري ويتحمل المستهلك أثر زيادة الأسعار. سيتواصل انخفاض الدينار الجزائري إلى أن يتم توازن الميزانية العامة من خلال موارد جديدة للجباية خارج عوائد من النفط، واقترب السيولة في السوق الموازنة من الطلب عليها، أي ارتفاع الطلب على الدينار ولا يكون هذا إلا بحفز الاستثمار وتشجيع إدخار العائلات، وتحسين مناخ الأعمال وتحرير سوق رأس المال، حيث سيتم امتصاص السيولة الزائدة.¹

إن سياسة تخفيض العملة هي وسيلة تستخدمها البلدان لمعالجة صرف اقتصادي سيء يتميز بتدهور قدرتها التنافسية وعجز ميزان مدفوعاتها، فعن طريق خفض في العملة، يصبح من السهل خفض الأجور والأسعار والذي سيساعد في تحسين التنافسية السعرية للصادرات، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها لانخفاض أسعارها ومن ثم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه.

إن الانخفاض المتتالي للعملة الوطنية له تداعيات سلبية على الاقتصاد، سيؤدي إلى انكماش الإنتاج المحلي، لأن انخفاض العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من خلال تنشيط مكون صافي الصادرات فيه،

¹ بشير مصطفى، نهاية الربيع، الأزمة والحل، الجزائر، بسور، 2015، ص12.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

وبالمقابل ينخفض العرض الكلي بسبب زيادة التكلفة السلع الوسيطة المستوردة، بالإضافة إلى ذلك تداعيات أخرى مثل: تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بفعل ارتفاع الأسعار المستوردة من الغذاء والدواء واللباس ارتفاع قيمة المديونية الخارجية، ومن شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي.¹

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أن قيمة الدينار أو العملة مرتبطة أساسا باحتياطي الصرف ومرتبطة كذلك بفاعلية الإنتاج، فكلما زاد مداخل الإنتاج زادت قيمة العملة والعكس، كذا توجد علاقة بين قيمة الدينار ومداخل احتياطي الصرف، أي كلما زادت مداخل احتياطي الصرف زادت قيمة العملة، الأمر الآخر يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة أو الدينار أمام العملات الأخرى وتسمى هذه السياسة بسياسة التعويم والهدف من عملية التخفيض للدينار للحد من عمليات الاستيراد لأنه لا يمكن الاستيراد بالدينار الضعيف والغرض الثاني من هذه العملية أي عملية تخفيض توازن الميزانية العامة لكن بالمقابل إن الاستمرار في عملية تعويم الدينار له مضاعفات خطيرة على الاقتصاد الوطني.

لأنه سينتج عن عملية سياسة تعويم الدينار مقابل العملات الأخرى، إلى ارتفاع سعر المواد الاستهلاكية بسبب أن هذه المواد تستورد بالعملة الصعبة وبالتالي ستخفض القدرة الشرائية للأفراد كما أن عدم تكافؤ بين قيمة السلع وقيمة الدينار، سينتج عنه ما يسمى بالتضخم النقدي، وقد حدث التضخم النقدي في الأرجنتين بسبب أوضاع الحرب فكان الموظفون يحصلون على أجورهم مرتين مرة في الصباح ومرة في المساء، خوفا من ارتفاع الأسعار بين الفينة والأخرى (ومن أجل استرجاع الدينار لقيمتة الحقيقية يجب تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية) للنفط، ومن أجل تخفيض من قيم التضخم يجب تفعيل السياسة النقدية، حيث تقوم البنوك في هذه الحالة اطلاق القروض مع تخفيض سعر الفائدة وهذا من أجل الإقبال وتسمى هذه

¹عبد الحميد مرغيت، أزمة العملات في بلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة الراهنة، مداخلة، الجامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017، ص7.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

السياسة بالسياسة التوسعية ، وهذا من أجل تحريك عجلة الإنتاج، ويحدث العكس في السياسة الانكماشية حيث تقوم الحكومة برفع سعر الفائدة على القروض.

المطلب الثالث: توظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف:

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق ل 27 يونيو (جوان) 2000م، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي نص في ماده العاشرة على: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات، فوائض القيم الجبائية الناتجة من مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون مالية سنوي- تخفيض الدين العمومي وبالتالي فإن صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو: صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة - يمول الصندوق من خلال فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بهدف الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وتخفيض حجم المديونية العمومية.¹

إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي للصندوق.

وفي ظل الأزمة المالية، اتخذت الجزائر سلسلة من القرارات الاستعجالية، ومن بين هذه القرارات تم توظيف صندوق ضبط الإيرادات لسد عجز الموازنة من خلال تمويل بعض المشاريع الاستثمارية، لكن خبراء المالية والاقتصاد حذروا مرارا من نفاذ مخزون هذا الصندوق في ظل الاستعمال المستمر، وفي سنة 2016

¹وسيلة سعود وعباس فرحات، " دور الصناديق السيادية: دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث، العدد 604، 2015، ص 17.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

بلغ مخزون صندوق ضبط الموارد 840 مليار دج، وتتكون هذه الموارد من 740 مليار دج وهو المبلغ الذي تم تجميده في هذا الصندوق لكونه الرصيد الأدنى الإجمالي منذ جوان 2016، وفائض الجباية البترولية المسجلة خلال 2016 أي 98 مليار دج، حيث سيتم استغلال هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة العامة سنة 2017، حيث أن قانون المالية 2017 ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجمالي الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني¹ 2014. كما تراجع احتياطي الصرف في البنك المركزي الجزائري خلال السنوات 2014-2017، نتيجة تراجع أسعار النفط، مما أثر كثيرا على ميزان المدفوعات، وقيمة العملة في السوق، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة أمام العملات الأخرى، وأدى كذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية، والاحتياط النقدي كما هو معلوم توظفه الدولة لحظة الأزمات المالية في تعزيز العملة الوطنية أمام العملات الأخرى، وتوظفه كذلك في تعزيز ميزان مدفوعات، ولكن خلال الفترة الأخيرة وما شهده الوضع من انهيار أسعار النفط، أدى كذلك إلى تراجع رصيد الاحتياط النقدي الأجنبي في البنك المركزي، نظرا لتوظيفه من قبل الحكومة والجدول المقابل يبين رصيد احتياطي الصرف خلال السنوات 2014/2017.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الحصيلة	179	144	119	118.3	117.3
بالمليار	مليار	مليار	مليار	مليار	مليار
بالدولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار

المصدر: إعداد الطالب.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، "صندوق ضبط الإيرادات"، 2017/01/09 متحصل عليه عبر الموقع <http://www.aps.dz>.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

تقوم الجزائر بتوظيف¹ وباستمرار أزيد من 90 بالمائة من مدخراتها في سندات سيادية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ألمانيا، حيث ستستفيد الحكومة من تلك المدخرات مقابل ضمان رأس المال ونسب فائدة متفق عليها مرتبطة هذه بمدة السندات، حيث نسبة الفائدة تحدد حسب مدة السند مع ضمان سيولتها في حالة طالبت الجزائر باستلامها قبل حدود موعد استلامها.

التعليق على الجدول:

نلاحظ حسب الجدول المبين أعلاه انخفاض في احتياطي الصرف بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الجباية النفطية وبسبب التوظيف المستمر لاحتياطي الصرف وهذا ما أدى إلى نقصانه.

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

في ظل الشح المالي للدولة وغياب مصادر التمويل الحقيقية ومن أجل تغطية النفقات العامة تتجه الحكومة نحو توظيف صندوق ضبط الإيرادات وتوظيف احتياطي الصرف وهو إجراء واقعي وصحيح لكن ما يؤكد الخبراء الماليين اليوم عن نضوب صندوق ضبط الإيرادات استمر في تمويل العجز وعليه يجب على صناع القرار إيجاد بدائل حقيقية أخرى في أسرع الآجال، وإلا لا يكون للحكومة إلا بديل الإقراض من الصندوق النقد الدولي وهذا الخيار صعب، سيعيد الجزائر إلى سنوات سابقة.

¹ حقيقة زعيم، "الجزائر تمنح الأفا مي 20 مليار دولار"، 2017/10/5.

المبحث الثالث: القوانين الحكومية:

نتج عن الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر جملة من القوانين.

المطلب الأول: قانون المالية 2014-2017.

يعتبر قانون المالية أداة من أدوات السياسة المالية بواسطته يتم تحديد النفقات العامة للدولة، بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز ثم يتم تحديد الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمثل (الجباية) الإيرادات الجباية النفطية المورد الأساسي في تمويل الخزينة العامة، ثم إيرادات الضرائب بشقيها الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة ويكون قانون المالية كل سنة وفي هذا الجدول سنبيين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال السنوات 2014/2017.

نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات/السنوات
294.171.4210.000	471.445.236.000	2014
3885.784.930.000	497.227.849.4000	2015
3176.848.243.000	480.733.2000.000	2016
2291.373.620.000	459.184.196.000	2017

المصدر: الجريدة الرسمية

التعليق: نلاحظ حسب الجدول أعلاه ارتفاع نفقات التسيير خلال سنة 2015 وانخفاضها سنة 2017

بسبب الإجراءات الحكومية المتعلقة بترشيد النفقات العامة.

نفس الملاحظة تتعلق بنفقات التجهيز.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

أما بالنسبة للإيرادات العامة فأكد سوف نلاحظ تراجعها خلال هذه الفترة نظرا لتراجع أسعار النفط

والجدول أسفله يوضح مجموع الإيرادات العامة خلال السنوات 2017/2014.

السنوات/ الإيرادات	الإيرادات
2014	4218.180.000
2015	4684.650.000
2016	4747.430.000
2017	5635.514.000

المصدر: الجريدة الرسمية

التعليق: نلاحظ حسب الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الإيرادات بالنسبة لسنة 2017 مقارنة مع السنوات

الأخرى وهذا الارتفاع نتيجة توسيع الوعاء الضريبي خلال هذه السنة.

المطلب الثاني: قانون العمل

يعد قانون العمل الأخير الذي لم يصدر بعد وإنما مسودة منه فقط أخطر قانون تعرفه الجزائر منذ الاستقلال من خلال ما تضمن من بنود وقد رفض هذا المشروع من العديد من النقابات لخطورته، وأهم ما جاء في هذا القانون العودة أمام عقود العمل المؤقتة وغير الدائمة، هذا الإجراء سيعقد نشاط العامل داخل المؤسسة بحيث يصبح هذا الأخير عرضة للتهديد والتسريح في أي وقت والاستبدال إن اقتضت الضرورة وحتى للمساومات ويفتح باب الوساطة، أما الإجراء الآخر هو منع النقابيين من المشاركة في لجان المساهمة أو التصويت في مجلس الإدارة ومثل هذا الإجراء يكبح العمل النقابي ويجعله عرضة للتقزيم والتهميش، كما قررت الحكومة أحكام قبضتها على أموال الخدمات الاجتماعية بالرغم أن هذه الأموال هي من حقوق العمال نتيجة الاقتطاعات من دخولهم. وفي باب العمل النقابي والحق في الإضراب خصص القانون الجديد المنظم لعلاقات العمل في الجزائر ستون مادة وهي المواد التي ألزمت النقابات عدم ممارسة الإضراب مقابل

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

الحصول على وصل تسليم في أجل أقصاه أسبوع قبل تاريخ الإضراب وينص قانون العمل الحالي إخطار رب العمل أو الإدارة وهذا من شأنه أن يجعل العمل النقابي تحت رحمة الإدارة المستخدمة،¹ أما ما يخص قانون التقاعد بالنسبة للعامل وحسب ما جاء في الجريدة الرسمية القانون رقم 16-15 وينص هذا القانون في مادته الثانية: "تتوقف وجوبا استفادة العامل من معاش التقاعد على استفتاء الشرطين التاليين بلوغ سن الستين (60) سنة على الأقل غير أنه يمكن إحالة المرأة العاملة على التقاعد بطلب منها ابتداء من سن الخامسة والخمسين سنة كاملة وقضاء مدة خمسة عشرة سنة على الأقل في العمل، ونصت نفس المادة أنه يتعين على العامل الاستفادة من معاش التقاعد أن يكون قد قام بعمل فعلي تساوي منه على الأقل سبع سنوات ونصف 7.5 مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، ونصت المادة 3 من هذا القانون أنه يمكن للعامل أن يستفيد من معاش التقاعد قبل بلوغ السن المنصوص عليه في المادة 6 العامل الذي يشغل منصب عمل يتميز بظروف جد شاقة بعد قضاء فترة دنيا في هذا المنصب.²

الاستنتاج:

من الملاحظ وحسب قانون العمل الأخير تتجه الدولة من خلال هذا القانون فرض الانضباط داخل مكان العمل بحيث أعطى هذا القانون صلاحيات واسعة لرب العمل وبالتالي يصبح المستخدم كآلة تنتج فقط، كما سيعرض هذا العامل إلى استفزازات داخل محيط عمله وبالتالي سيكون العامل عرضة للانهياب العصبي. كما يتضمن هذا القانون التخلي عن العقود الدائمة للتشغيل والتحول نحو العقود المؤقتة وهذا الإجراء سيفتح الباب أمام رب العمل في التعسف وطرده العامل في أي وقت أراده كما سيكون العامل عرض للمساومات، وأهم ما جاء في هذا القانون أي قانون العمل إلغاء التقاعد النسبي بالنسبة للأشخاص الذين مارسوا نشاطهم لمدة 50

¹ حمزة كحال، أزمة موقوتة، "قانون العمل الجديد يثير سخط النقابات الجزائرية"، 2017/03/4، متحصل عليه عبر الرابط

.http// www.alaraby.co.uk.

² الإذاعة الجزائرية، "قانون التقاعد الجديد يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ"، 2017/01/14، متحصل عليه من

الموقع .http// www.radioalgene.dz.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

سنة عمل فعلية وعليه سيتم إكمال سنوات العمل 32 سنة عمل فعلية أو بلوغ من العمر 65 سنة وهذا الإجراء في منظور الخبراء، إجراء تعسفي فلا أحد يستطيع استكمال هذه المدة في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد.

المطلب الثالث: قانون البلدية:

رغم أنه لم يصدر قانون البلدية 2017، وإنما ظهرت ملامح هذا القانون في مسودة نشرت في الجرائد الوطنية وأهم مضامين هذا القانون، أن البلديات ستمول ذاتها ماليا في السنوات القادمة وهذا راجع إلى الأزمة المالية التي خلفها انخفاض أسعار النفط وستكون البلديات مصدرا للثروة كما يحدث في أوروبا ولن تتكفل الجماعات المحلية مستقبلا على الدولة في قضية التمويل، حيث أنفقت الدولة على البلديات في سنوات ماضية حوالي 39 ألف مليار دينار جزائري خلال 15 سنة وأول إجراء ستقوم به الدولة تحصيل إيرادات كراء المحلات لمدة تجاوزت العشر سنوات، حيث ستمكن البلديات من عائدات هامة، في حالة ما اذا تم تسيير هذا الملف بطرق عادية وأن هذا الإجراء سيوفر للبلديات ما لا يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.¹

الاستنتاج:

نستنتج أن الإجراء التي ستفعل في قانون البلدية الأخير جد صائبة وخاصة في الجانب المالي، وهذا الإجراء تقوم به جل الدول الأوروبية على البلديات البحث عن مصادر دخل جديدة من أجل تمويل الخزينة العامة كأن تخلق نشاطا اقتصاديا يدر أموالا عليها وتوظيف هذه الأموال في خدمة العمومية، ومن بين الأنشطة التي أراها مناسبة في تحريك عجلة التنمية المحلية إنشاء حضيرة للسيارات، إنشاء سوق أسبوعي، كراء محلات... الخ.

¹سمية سعيدان، صلاحيات جديدة للبلديات لتحصيل الجباية بداية من 2017، المحور، العدد 355، 2016.

المبحث الرابع: البرامج

المطلب الأول: برنامج السكن

مازال قطاع السكن في الجزائر لم يحقق آمال مختلف شرائح المجتمع، رغم المجهودات المبذولة من طرف صناع القرار إلا أن العديد من الأسباب جعلت هذا القطاع الحساس عاجزا في تحقيق متطلبات الأفراد، ولعل من أهم الأسباب هو التوزيع غير عادل للسكان على الأفراد بالإضافة إلى أسباب أخرى

والجدول يوضح عدد وسكان المنجزة والمستلمة خلال سنة 2015/2014.¹

السنوات/ صيغة السكن	سكن عمومي إيجاري	سكن ريفي	ترقوي مدعم	سكن بيع بالإيجار
2014	322.011	543.770	115.480	10.516
2015	102.956	142.700	28.891	.

التعليق: نلاحظ حسب الجدول أعلاه انخفاض في عدد السكنات المنجزة بكل صيغها نتيجة الأزمة المالية التي تعيشها بلادنا.

الاستنتاج: من خلال ما سبق

- إن الجزائر تعيش أزمة سكن وهذا رابع لأسباب عديدة نذكر منها:

1- عدم وجود رؤية واضحة حول السياسة السكنية.

¹الاذاعة الجزائرية، " 2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر"، 2014/12/20 متحصل عليه عبر الرابط

- 2- تزايد التوزيع غير عادل للسكن على الأفراد.
- 3- الوساطة والمحسوبية في الحصول على السكن.
- 4- عدم استغلال الأراضي الصحراوية في بناء سكنات جديدة.
- 5- هجرة الأرياف أو النزوح الريفي وتمركز جل الأفراد في المدن.
- 6- غياب الرقابة والمتابعة من طرف الدولة بالنسبة للمستفيدين.
- 7- عدم وجود جهاز إحصائي فعال في تحديد الفئات المحتاجة للسكن.
- 8- غياب عملية التقويم والتقييم من طرف أصحاب القرار.

المطلب الثاني: برنامج التشغيل

أضحت البطالة تؤرق صناع القرار في الجزائر نتيجة ارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وللقضاء عليها انتهجت الجزائر جملة من السياسات التشغيلية أهمها.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: A.N.S.E.J في ظل تراجع أسعار النفط قررت الوكالة توقيف تمويل العديد من المشاريع مثل المشاريع المتعلقة بكراء العتاد والصناعات البلاستيكية والمخابر ومحلات تنظيف الملابس.

الاستنتاج:

نستنتج من خلال ما سبق أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لن تعتمد على تمويل المشاريع الاستهلاكية وإنما تتجه نحو تدعيم وتمويل وتحفيز المشاريع التي تحرك العجلة الاقتصادية ومن بين المشاريع التي تتكفل الوكالة بدعمها وتمويلها المشاريع الفلاحية، مشاريع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والصناعات التقليدية.

برنامج عقود ما قبل التشغيل:

هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية الذين يلجون سوق العمل لأول
حيث تتكفل الحكومة بدخولهم وبالتغطية الاجتماعية.¹

عروض الوظائف خلال 2015				قطاع الأنشطة
المجموع	القطاع الخاص الخارجي	القطاع الخاص	القطاع العام	
11194	992	7386	2816	الصناعة
835	31	350	454	الفلاحة
11315	151	9198	1961	الخدمات

المصدر: www.A.N.G.E.M

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد الوظائف الممنوحة في قطاع الخدمات والقطاع
الصناعي وبنخفاض عدد الوظائف الممنوحة في قطاع الفلاحي.

الاستنتاج:

نستنتج أن برنامج عقود ما قبل التشغيل والمكلف بتوظيف فئة الشباب خريجو الجامعات في القطاع العام
والخاص، إلا أن هذا البرنامج يحتاج لإعادة النظر فيه من خلال نفور (الفئات) الشباب وعدم الإقبال عليه
نتيجة للعديد من العوامل أن هذا المنصب الحال متاح لا يوفر الاستقرار للعامل ويجعله عرضة للتهديد

¹ محمد درفي، "لونساج نقرر توقيف تمويل العديد من المشاريع" الخبر، العدد 20118، 2015.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

والتعسف بالطرء والتسريح في أي وقت بالإضافة إلى ذلك أن جل الذين استفادوا من هذه المناصب لا يعملون في تخصصاتهم، ضف إلى ذلك الأجر الزهيد الذي يناله الموظف مقابل 8 ساعات عمل والمقدر بخمسة عشرة ألف دينار جزائري، كما أن جل فئات الشباب تتجه نحو القطاع الخدماتي والقطاع الخدماتي كما هو معلوم هو قطاع غير منتج ولا يضيف للاقتصاد أي قيمة وعليه فعلى صناع القرار إعادة النظر في هذه البرامج واستغلال ميزانيات هذه البرامج في البرامج التنموية التي تحرك عجلة التنمية في البلاد.

مشروع الجزائر البيضاء:

مشروع الجزائر البيضاء يكتسي أهمية بالغة في المجالين البيئي والاقتصادي، فالأهمية البيئية تكمن في حماية المواطن من الأمراض الناتجة من تدهور الوسط المعيشي بتوفير محيط صحي ونظيف نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين وتنمية روح المواطنة الإيكولوجية لديهم، أما في الجانب الاقتصادي فان مشروع الجزائر البيضاء يساهم في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب بدون عمل وخلق نشاطات مدرة للأرباح لهؤلاء الشباب وكذا تخفيض معدلات البطالة وهو ما يترتب تحسين الدخول الفردية للمواطنين، ومن ثم القدرة الشرائية لديهم، ومن بين الأنشطة التي تدخل في مشروع الجزائر البيضاء: إنشاء وصيانة المساحات الخضراء تسريح القنوات وتطهيرها، إنشاء مؤسسات مصغرة لتصنيف ومعالجة النفايات الخطيرة.

إنشاء مؤسسات لاسترجاع وإعادة تدوير بعض عناصر النفايات المنزلية، صيانة الكهرباء والغاز للمباني، إنشاء مؤسسات مصغرة لتمويل النفايات، قدرت عدد المشاريع في مشروع الجزائر البيضاء 5999 مؤسسة مصغرة و 47992 منصب عمل مؤقت.¹

الاستنتاج:

¹محمد حمزة بن قرينة وحدة فروحات، "تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر"، دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء، مداخلة: جامعة ورقلة.

نستنتج ما يلي:

رغم أهمية هذا المشروع ذو الشقين البيئي والاقتصادي إلا أنه لم يفعل أحسن تفعيل ومن بين النقاط التي

أود ذكرها هي كالتالي:

- أن دخول الأفراد الذين يشتغلون في هذا البرنامج دخولهم لا تتعدى 10.000 دج ولا يستلمونها إلا بعد شهر.
- القليل منهم يواصل في هذا النشاط.
- عدم توفير الوسائل الصحية الكفيلة بحماية العامل جراء التلوث الناتج من انطلاق الأتربة الموجودة في الشارع.
- تعرض العديد من العاملين لحوادث العمل والكثير منهم لم يتلقى التعويض لحد الآن.
- هذا العمل لا يستطيع بها الشاب أو العامل تكوين مستقبل أسري لأنه وببساطة معرض للتوقيف في كل وقت.
- المعاملات السيئة من طرف رب العمل.
- هذه جل الأسباب التي جعلت من هذا المشروع غير كامل ويجب تصحيح النقائص ومن أهمها الاهتمام بالعامل وتوفير دخل وراتب محترم مع توفير أدوات السلامة الصحية لكل عامل.

مشروع الزكاة:

من بين الآليات التي وظفتها الحكومة للقضاء على البطالة هو تحصيل صندوق الزكاة، من أجل تقديم

قروض لفائدة الشباب من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة وتقدر قيمة القروض المقدمة ما بين خمسون ألف

دينار جزائري وثلاثمائة ألف دينار جزائري ويسدد هذا القرض خلال خمس سنوات بشرط أن تتعدى حصيلة

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

الزكاة في الولاية الواحدة خمسمائة مليون سنتيم ويستفاد من هذه القروض المتخرجون من الجامعة، المتخرجون من مراكز التكوين المهني، الحرفيون، الأسر المنتجة، أصحاب المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للدعم وتشغيل الشباب، أصحاب المشاريع الممولة من صندوق الوطني للتأمين على البطالة.¹

الاستنتاج: نستنتج أن لصندوق الزكاة أهمية كبرى في عملية التمويل المالي بالنسبة للفئات المحرومة لو وظف أحسن توظيف.

المطلب الثالث: البرامج التنموية 2014-2017.

إن البرامج التنموية التي ستشهدها سنة 2017 ستكون ضمن المخطط الخماسي 2014/2019 وسيتم تدعيم هذه البرامج من صندوق ضبط الإيرادات وهذا راجع الانخفاض تراجع الإيرادات العامة²، ومن بين المشاريع التي سيتم تفعيلها حسب هذا المخطط مشاريع الأشغال العمومية، حيث ستخصص الحكومة قيمة 60 مليار دولار لإنجاز المشاريع المبرمجة ومن حين المشاريع المفعلة، يتعلق الأمر بالطريق السريع لمنطقة الهضاب العليا الذي يمتد على مساحة 1200 كيلومتر من مدينة تبسة على الحدود التونسية إلى ولاية تلمسان على الحدود الغربية. هذا المشروع فضلا عن توسعه 10 آلاف كلومتر من الطرق المنجزة إلى طرق سريعة مزدوجة، إضافة إلى تأهيل وعصرنة أربعة آلاف كلومتر من الطرق القديمة، وإنجاز الطريق السريع الرابع المحيط بالعاصمة الذي يبلغ طوله 265 كلومتر ومن بين المشاريع المعنية بإنجاز مشروع خليج الجزائر برؤية 2019. حيث عرف هذا المشروع وتيرة سريعة، الذي تم تحقيق جزء منه ويتعلق الأمر باستكمال مشروع منتزه الصابلات الذي يمتد على مسافة خمسة كيلومتر من حدود جسر وادي الحراش على الطريق السريع، يضاف إلى جملة المشاريع تدشين أول مشروع للمدن الجديدة بالجزائر ويتمثل في المدينة الجديدة سيدي عبد الله التي تعتبر أول مدينة ذكية بالجزائر.

¹راوية دغميم، "الدور التمويلي للزكاة بصيغة القرض الحسن وأثره على التنمية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2015، ص 222.

²قناة العربية، "الجزائر تخصص 60مليار دولار لمشاريع تنموية كبرى"، 2014، متحصل عليه عبر الرابط www.alarabia.net.

الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

حيث تعد المدينة الجديدة سيدي عبد الله النموذج الأول للمدينة الذكية، حيث تحتضن مشاريع سكنية ضخمة في مقدمتها صيغة الترقوي العمومي بأكثر من 50.000 آلاف وحدة وصيغ البيع بالإيجار "عدل" بأكثر من 44 ألف وحدة سكنية¹، كما تحتوي هذه المدينة الذكية على 24 قطبا عمرانيا جديدا لاستقطاب المستثمرات الهامة، من بينها قطب صحي لأمراض الكبد والقلب، قطب جامعي وقطب تكنولوجي رفيع المستوى، وقطب صيدلي يتوفر أربع وحدات في طور الإنجاز، كما تعتبر المدينة الجامعية سيدي عبد الله موقع متميز للطلبة، حيث احتضنت هذه المدينة كليتان إحداهما في التربية البدنية وأخرى في علم الآثار بالإضافة إلى إقامة جامعية.²

كما تعتبر هذه المدينة مدينة إيكولوجية تستعمل آخر التكنولوجيات من حيث تسيير النفايات المنزلية وحماية البيئة مع إنارة عمومية تعمل بالطاقة الشمسية.³ ويضاف إلى المشاريع التي في طور الإنجاز مشروع واد الحراش الذي كان في سنوات قريبة أكبر مصب لمياه الصرف الصحي الذي تصب مياهه مباشرة في مياه البحر حيث سيصبح منتج سياحي بامتياز بعد أن شهد عمليات التصفية والتهئية، وتحوله إلى مساحات خضراء.

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

أنه في ظل تراجع أسعار النفط، تأثرت الكثير من المشاريع التنموية لعدم وجود السيولة المالية الكافية لتغطية نفقات هذه المشاريع، ولعل المشاريع التي سيتم إنجازها في المخطط الخماسي 2015/2014 سيتم تغطية نفقاتها من صندوق ضبط المواد ولعل ما قاله الخبراء بشأن إيرادات هذا الصندوق أنها في تراجع مستمر وسيضرب خلال ثلاث السنوات، لذا أرى أن الحكومة ستلجأ إلى الاستدانة الخارجية لتكملة ما تبقى من هذه المشاريع.

¹الإذاعة الجزائرية، "مدينة سيدي عبد الله نموذج لأول مدينة ذكية في الجزائر"، 2016، متحصل عليه عبر الرابط [http // www.radioalgerine.dz](http://www.radioalgerine.dz).

²نسمة زيداني، "سيدي عبد الله بالمعاملة موقع هام للإستثمار"، المساء، العدد 4267، 2016.

³رشيد كعبوب، "العاصمة تتجسد ووجه يتهدد"، المساء، العدد 2017,817.

خلاصة الفصل الثاني:

خلف تراجع أسعار النفط انعكاسات سلبية على المالية العامة للدولة، مما أدى بالجهات الوصية إلى تبني مجموعة من السياسات التي من شأنها استدراك العجز المالي والذي خلفه تراجع إيرادات الجباية النفطية، ومن جملة السياسات المفعلة سياسة التقشف أو سياسة ترشيد النفقات، وهذا ما تضمنه قانون المالية الأخير. إن السياسات المنتهجة لا تحقق الفاعلية المقصودة وخاصة إذا استمر تراجع أسعار النفط وفي غياب البدائل المتاحة، سيشهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي أزمات متعددة ولعل أخطرها الانفلات الأمني الذي هو انعكاس لتدهور الجبهة الاجتماعية (مستوى المعيشي، السكن، التعليم، الصحة، الشغل)، فالحلول الترقيعية أضحت غير مجدية، فلزاما على صناع القرار تبني إرادة سياسية من أجل الخروج من عنق الزجاجة إذ يتحتم تفعيل سياسات مستقبلية جديرة بحل معادلة تنويع الاقتصاد الوطني في غياب متغير النفط.

الفصل الثالث:

تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات

السياسة العامة 2017/2014.

مقدمة الفصل الثالث:

- شهد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجع رهيب في إيرادات الجباية النفطية مما أدى إلى بروز أزمة مالية تأثرت منها العديد من الجوانب ولعل أهمها الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب المالي والنقدي. وان استمر الوضع سيهدد الاستقرار الأمني للدولة.
- سنتطرق في هذا الفصل إلى آثار تأثير انخفاض النفط على مخرجات السياسة العامة من خلال

ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الآثار الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية.
- المبحث الثالث: الآثار المالية.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية.

خلف تراجع أسعار النفط آثار على السياسة الاقتصادية ومن هذه الآثار هي كالتالي:

المطلب الأول: تآكل صندوق ضبط الإيرادات:

أدى تراجع أسعار النفط في السوق العالمي سلسلة من التأثيرات السلبية على مستوى السياسة المالية والنقدية، ومن بين هذه التأثيرات تراجع إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، نتيجة توظيفه التمويل بعض المشاريع الاستثمارية ولسد النفقات العامة.¹

الجدول التالي يوضح تطورات إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خلال السنوات 2015/2014.

السنوات الإيرادات	2014	2015	2016	2017
إيرادات الصندوق	4774 مليار دينار	4408.1 مليار دينار جزائري	2072.2 مليار دينار جزائري	1042.6 مليار دينار جزائري

المصدر الموقع الاقتصادي إيكوالجيريا www.ecoalgeria.com

التعليق: نلاحظ انخفاض في إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خلال السنوات 2014، 2017 بسبب

توظيفه في تسديد النفقات والمشاريع.

* تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1425 هـ الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2004.

¹عباس فرحات ووسيلة سعود، "حوكمة الصناديق السيادية: دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 04، 2015، ص16.

نستنتج ما يلي:

صندوق ضبط الإيرادات تعتبر من المدخرات المالية بحيث مداخله من فوائض الجباية النفطية ويستعمل وقت الأزمات المالية، ويعتبر أكبر صندوق سيادي في العالم هو صندوق السيادي، بالنرويج حيث مدخراته تصل إلى 900 مليار دولار.

المطلب الثاني: عجز الميزان التجاري:

أحدث انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة تراجع في قيمته إيرادات الجباية النفطية، وبالتالي فكثير من المشاريع التنموية قد أجلت مع غياب فعلي للإنتاج الوطني هذا الوضع أدى بعجز للميزان التجاري* والجدول التالي يوضح مقدار عجز الميزان التجاري خلال 2017/2016.

	جانفي 2016		جانفي 2017	
	دينار	دولار	دينار	دولار
الواردات	407200	3881	420.162	3893
الصادرات	222.147	2058	356.951	3308
الميزان التجاري	-195053	-1823	-6324	585

التعليق: حسب الجدول أعلاه نلاحظ خلال سنة 2017 حدث عجز للميزان التجاري بقيمة قدرها سالب

585 مليار دولار. نفس الشيء بالنسبة لسنة 2016 حدث عجز في الميزان التجاري بقيمة مقدارها سالب

1823 مليار دولار بسبب تفوق الواردات على الصادرات.

*الميزان التجاري، هو الفرق بين الصادرات والواردات فإذا كان الفرق أكبر من الصفر، نقول إن الميزان التجاري فيه فائض وإن كان الفرق أقل من الصفر فنقول أن الميزان التجاري في حالة عجز.

* <http://www.douane.gov.dz>.

2015		
الواردات	دينار	دولار
الصادرات	3875403	39462
الميزان التجاري	-1230906	-12530

المصدر: <http://www.douane.gov.dz>

التعليق: نلاحظ حسب الجدول المبين أعلاه عجز في الميزان التجاري خلال سنة 2015 بقيمة سالب 12530 مليار دولار بسبب تفوق الإيرادات عن الصادرات. ونستنتج مما سبق أن الميزان التجاري هو مؤشر عن صحة اقتصاد أي بلد فإن كان اقتصاد أي بلد اقتصاد منتج ستزداد في هذه الحالة صادرات البلد وتنخفض وارداته وبالتالي سيكون هناك فائض في الميزان التجاري، أما في حالة إذا كان اقتصاد بلدها اقتصاد غير منتج ستقل صادرات هذا البلد عن وارداته وفي هذه الحالة سيحدث عجز في الميزان التجاري.

المطلب الثالث: ارتفاع معدلات التضخم.

تشهد الجزائر انخفاض عاد في أسعار النفط. مما أدى إلى زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية بسبب أن هذه السلع تستورد بالعملة الصعبة وفي ظل انخفاض قسيمة الدينار أمام العملة المتداولة سيرتفع معدل الأسعار، ما عدا الأسعار المواد الاستهلاكية لأنها تدعم من طرف الدولة وفي ظل انخفاض الدينار وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية سيرتفع معدل التضخم*. والجدول التالي يوضح معدلات التضخم خلال السنوات 2014-2015-2016.

*التضخم هو ظاهرة ارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النقد، أي زيادة في أسعار النقود من طرف البنك المركزي، حيث تكون كمية النقود المتداولة في السوق أكبر من كمية السلع المعروضة أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو وجود فائض في الطلب الكلي ومن أسبابه الزيادة في الطلب الكلي العجز في الميزانية.

السنة	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم	%1.64	%3.42	%5.8	%7

www.radioalgerie.dz

المصدر:

التعليق على الجدول:

نلاحظ حسب الجدول المبين أعلاه ارتفاع معدلات التضخم خلال السنتين 2016 و2017 بسبب انخفاض قيمة الدينار مع زيادة في سعر أسعار المواد الاستهلاكية.

حسب الجدول المبين في الوثيقة 1، نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات 2014 إلى 2016، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي ستزداد أسعار المواد الاستهلاكية لأنها مستوردة بالعملة الصعبة وبالتالي ستخفض القدرة الشرائية ومن ثم سيزداد معدل التضخم وللتخفيف من معدلات التضخم، يعمل البنك المركزي بإصدار النقود لتحريك عجلة الإنتاج وبالتالي سينخفض معدل استهلاك ومنه التضخم.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية.

شهدت السنوات الأخيرة تدهور اجتماعي كبير نتيجة الأزمة المالية التي خلفها انخفاض أسعار النفط.

المطلب الأول: ارتفاع معدلات البطالة.

البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها جل دول العالم وتزداد معدلاتها من سنة لأخرى، والجزائر أحد هذه الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، رغم المجهودات المبذولة والإمكانات المتاحة والسياسات

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2017/2014.

المنتجة وفي ظل الشح المالي خلال السنوات الأخيرة، بسبب السياسات المنتهجة من تجسيد للتوظيف وللمشاريع زاد عدد البطالين والجدول التالي يوضح عدد البطالين من الذكور والإناث لسنة 2015.

الجنس العدد	حضرى		ريفى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عدد البطالين	572	363	220	116

المصدر: www.ons.dz

التعليق على الجدول: نلاحظ تزايد عدد البطالين من الذكور والإناث في المناطق الحضرية وانخفاضها في المناطق الريفية بسبب توزيع الأفراد بين الريف والمدينة ففي المدن يزداد عدد الأفراد عكس القرى والأرياف.

والجدول الثاني يوضح عدد البطالين حسب السن وحسب الجنس:

	الذكور	الإناث	المجموع
20 سنة	90	10	99
20-24 سنة	225	125	350
25-29 سنة.	219	182	401
30-34 سنة	118	85	203
35-39 سنة	57	38	94
40-44 سنة	39	24	63
45-49 سنة.	20	12	31

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2017/2014.

54-50	16	2	19
59-55	9	2	11
المجموع	792	479	1272

المصدر: www.ons.dz

التعليق على الجدول: نلاحظ حسب الجدول المبين أعلاه أن هناك تزايد في عدد البطالين عند الفئة العمرية 25 سنة إلى 29 سنة ذكور وإناث وانخفاضهما عند الفئة العمرية 55 سنة، و59 سنة بحيث يقل طلب العمل عند هذه الفئة بحكم معدل السن ويرتفع عند الأخرى بسبب هو السن المناسب للتخرج من المعاهد والجامعات.

أما الجدول التالي فيوضح نسب البطالة بين الذكور والإناث:

	حضري		ريفي		المجموع		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
نسب البطالة	%8.9	%19.5	%11.3	%2.8	%8.7	%8.1	%10.5

المصدر: www.ons.dz

التعليق على الجدول: نلاحظ حسب الجدول أعلاه ارتفاع نسبة البطالة لدى الذكور في المناطق الريفية وانخفاضها في المناطق الحضرية، أما بالنسبة للإناث ارتفاع نسبة البطالة في المناطق الحضرية وانخفاضها في المناطق الريفية.

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2017/2014.

أما الجدول الثالث يوضح توزيع العمالة حسب النشاط:

قطاع البناء	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفلاحة
16.5%	61.4%	12.6%	9.5%

المصدر: www.ons.dz

التعليق:

نلاحظ حسب الجدول أعلاه ارتفاع نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات حين تصل النسبة إلى 61.4%، وهذا ما يدل على الإقبال الكبير على هذه النشاطات من طرف الشباب كما نلاحظ انخفاض نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي حيث تصل إلى 9.5% وهذا ما يدل على نفور فئات الشباب من هذا النوع من النشاط.

نستنتج مايلي:

تشهد الجزائر في هذه الفترة تزايد في معدلات البطالة نظرا لسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة خلال هذه السنوات.

المطلب الثاني: انخفاض القدرة الشرائية:

شهدت الفترة الأخيرة ارتفاع محسوس في أسعار المواد الاستهلاكية والمواد الطاقوية، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية المتداولة، وبما أن أغلب السلع الاستهلاكية مستوردة بالعملة الصعبة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق وبالتالي ضعف الإقبال عليها.¹

¹ بشير مطيطفي، المرجع السابق، ص 23.

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2014/2017.

ستتعرض القدرة الشرائية للأفراد إلى هزة عنيفة جزاء ارتفاع الأسعار، إثر انخفاض قيمة الدينار بأكثر من 3% مقابل الأورو حيث دق خبراء الشؤون المالية والبنوك ناقوس الخطر بسبب تدني قيمة العملة الوطنية والتداعيات السلبية لذلك على المنظومة الاقتصادية لا سيما من حيث العلاقات التجارية وارتفاع فاتورة الواردات حيث تعرف أسعار السلع المستوردة التي تباع خاصة المواد الاستهلاكية ارتفاعا في السعر.

ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة الدينار، بعيدا عن رغبة الحكومة في تعطيل وتيرة الواردات، وبالتالي سيرتفع التضخم الذي بلغ مستويات قياسية. هذا الوضع سيؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية وتآكل نسبة الأجور، وسيؤدي هذا الوقع الجديد إلى ارتفاع في قيمة السلع المستوردة ويكون له تأثير على مستوى الأسعار المنتجات الاستهلاكية الرئيسية بسبب دعم الدولة له، مما يضطر الدولة إلى إنفاق مصاريف إضافية للمحافظة على هذه المنتجات.¹

التعليق:

نستنتج ما يلي: أنه لا تتحسن القدرة الشرائية في الجزائر في هذه المرحلة والسبب في ذلك أن السلع المستوردة بالعملة الصعبة، وبالتالي سيرتفع سعرها في الأسواق المحلية لضعف الدينار الجزائري أمام العملة المتداولة وعليه سيبقى أثر ارتفاع المواد الاستهلاكية خلال ثلاث سنوات أخيرة حتى أن إخفاق الحكومة ودعمها للمواد الاستهلاكية ستشهد الأسعار ارتفاع جنوني وبالتالي سينخفض الطلب عليها.

المطلب الثالث: تهديد السلم الاجتماعي:

إن الاحتجاجات الشعبية الذي تعرفها الجزائر مؤخراً تعبر بوضوح أن السلم الاجتماعي في الجزائر هو سلم هش مرتبط فقط بأسعار النفط وتقلباته في السوق العالمية، فمع انخفاض احتياطي الصرف في ظرف عامين، ونصف، لم يعد بمقدور الحكومة أن تواصل نفس سياستها السابقة في الإنفاق الضخم في شراء السلم

¹قناة الجزائر، "انهيار قيمة الدينار ب9% ينذر بأزمة" متحصل عليه عبر الرابط: <http://www.algeriachanel.net>

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2017/2014.

الاجتماعي، حيث بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية في قانون المالية 2017 ثمانية عشر مليار دولار، هي قيمة مرتفعة نوعاً ما، وهذا فقط من أجل المحافظة على الاستقرار خوفاً من غليان جماهير في ظل الأوضاع المزرية وعليه بات لزاماً على الجزائر انتهاز مقاربة عديد لبناء سلم اجتماعي أساس العمل المنتج وليس شراءه بواسطة الربح النفطي، وهذا يعني أن الدولة مطالبة بالتحول من اقتصادي ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.¹

ولقد شهدت عدة مناطق الجزائر العديد من الاحتجاجات بسبب سياسة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة، حيث شهدت ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأولية حيث انطلقت الاحتجاجات في كل مكان بسبب غلاء المعيشة.²

استنتاج:

أن تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد أمر ضروري للغاية إذا أراد صناع القرار المحافظة على الاستقرار ولا يكون هذا إلا حافظنا على مستوى معيشي لائق وفي ظل الأزمة المالية التي تعيشها بلادنا سيكون من الصعب تحسين الأوضاع الاجتماعية بسبب سياسة التقشف التي فعلت، وغياب حلول ناجعة للخروج من عنق الزجاجة ولقد بدأت بوادر الأزمة بالظهور من خلال جملة الاحتجاجات التي باشرت العديد من الولايات بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، ولولا تدخل بعض العقلاء لكانت الكارثة، إن على أصحاب القرار الإسراع في إيجاد حلول ناجعة للمحافظة على الوضع الاجتماعي المالي.

المبحث الثالث: الآثار المالية:

أدى تراجع أسعار النفط إلى جملة من التأثيرات على السياسة المالية ومن بينها نذكر ما يلي:

¹لقرع بن علي، "السلم الاجتماعي بين دولة الرفاه ودولة الربح النفطي"، حالة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي،

2017/01/20. متحصل عليه من الموقع: www.afriquenord.net

²أماني عبد المنعم، "غلاء المعيشة يشمل الاحتجاجات في الجزائر"، 2017/01/15 متحصل عليه عبر الرابط:

www.eye.news.net

المطلب الأول: تراجع عائدات الجباية النفطية*:

أدى تراجع أسعار النفط في الفترة 2017/2014 تراجع عائدات الجباية النفطية والتي تمثل حجر الأساس في الموازنة العامة هذا ما يقوله الخبراء المالية والاقتصاد، حيث كانت تشكل نسبة 69% من السياسة الوطنية السنوية للدولة، وكانت حوالي 43% تصب في الموازنة العامة للدولة مباشرة وما تبقى منها فإنه يصب في صندوق ضبط الإيرادات، إن الجباية النفطية تعتبر شريان الجزائر المالي في ظل غياب سياسة حكومية رشيدة تعتمد على ترشيد النفقات، إن انخفاض الجباية النفطية لها آثار اقتصادية حيث أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود وبالتالي ارتفع سعر تذاكر النقل، كما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الزراعية نتيجة استعمال هذه المواد بصورة رئيسية في المنتجات الزراعية، رش السماد، النقل، البنزين.¹

استنتاج: أن إيرادات الجباية النفطية إيراداتاً مهماً في دعم الموازنة العامة، وهي مقدار مالي تدفعه الشركات المستفيدة من عملية التنقيب أو الإيجار الدولة المالكة للسلعة في ظل تراجع أسعار النفط، و تراجع إيرادات الجباية النفطية.

المطلب الثاني: تراجع الصادرات.

سجلت الصادرات* انخفاضا ملحوظا وبلغت قيمة الصادرات سنة 2015 القيمة 9.82 مليار دولار مقابل 15.39 مليار دولار، وتبقى حصة المحروقات الحصة الأكبر فيما يخص المبيعات بنسبة 92.96 بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات، حيث بلغت القيمة 9.13 مليار دولار خلال 2016 مقابل 14.5 مليار دولار

* الجباية البترولية هو مقدار من المال يدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة، وهي نوعين: الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال وهي قسمين، حق الإيجار في مرحلة الاستغلال وهي قسمين حق الإيجار في مرحلة الاستغلال والإثارة.

1 عميرة أيسر، "انخفاض الجباية البترولية في الجزائر، أثرها الاقتصادي"، 2016/12/21، متحصل عليه الرابط: <http://www.almaydeen.net>

* الصادرات: يطلق هذا المصطلح على جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية.

الفصل الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسة العامة 2017/2014.

خلال 2015، أما الصادرات خارج المحروقات تشكل 7% من القيمة الإجمالية للصادرات فقد سجلت تراجعاً ب 691 مليون دولار مقارنة بسنة 2015.¹

الاستنتاج: نستنتج ما يلي:

في غياب إنتاج وطني محلي متنوع والاعتماد على و النفط كإيراد مهم للتمويل سيؤدي حتماً إلى نقصان قيمة الصادرات المحروقات وحتى خارج المحروقات.

خلاصة الفصل الثالث:

أحدث تراجع أسعار النفط في الجزائر أزمة مالية تأثرت منها عدة جهات، فعلى مستوى الجانب الاقتصادي تعرض صندوق ضبط الموارد إلى تآكل مداخله بوتيرة سريعة، جزاءً توظيفه في تغطية النفقات العامة، كما ارتفعت معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وانخفاض قيمة الدينار وعلى مستوى الجبهة الاجتماعية، ارتفع معدل البطالة نتيجة عدم وجود مناصب عمل ضف إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار، وفي ظل هذه الأوضاع الأزمة يجب على صناع القرار إيجاد الحلول الكفيلة لتفيس الأزمة.

¹الإذاعة الجزائرية، "الميزان التجاري يسجل عجزاً ب 10 مليار دولار في خمس الأشهر الأولى"، 20/06/2016، متحصل عليه من موقع: <http://www.radioalgerie.dz>

الخاتمة العامة

كان لتراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة انعكاسات سلبية في العديد من الجوانب، حيث أحدث خلا في المجال الاقتصادي من خلال تآكل إيرادات صندوق الموارد نتيجة توظيفه في تغطية النفقات العامة وانخفاض مخزون احتياطي الصرف الذي وصل إلى أرقام قياسية في الانخفاض كما أدى انخفاض أسعار النفط ارتفاع معدلات التضخم جزاء ارتفاع الأسعار وانهيار قيمة الدينار أمام العملة المتداولة مما جعل ذلك يضعف القدرة الشرائية، ومن أهم الآثار البارزة على مستوى الاجتماعي ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تقليص التوظيف وتقليص المشاريع مما أحدث غليان اجتماعي.

الاستنتاجات: نستنتج ما يلي:

- أنه حينما تتعدم الإرادة السياسية في التغيير تفشل جميع السياسات.
- أنه حينما تغيب النخبة السياسية على مستوى القيادة القادرة على إحداث التغيير تغيب القرارات الرشيدة.
- حينما نكون رهين لمداخل النفط ولم نخلق مصادر أخرى للدخل لا تتحقق التنمية المنشودة.
- لما يهتك المال العام عن طريق الاختلاس والفساد وفي غياب المساءلة والمتابعة القانونية الفعالة سيستفحل هذا الداء.
- حينما لا يتوفر المناخ اللازم للاستثمار الفعال المنتج نكون قد عطلنا فرصة التقدم والطور.
- حينما تكون الدول هي الفاعل الوحيد في تحقيق النمو وتغيب الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني لن نصل إلى الحكامة الرشيدة.
- ما زال التهريب والسوق الموازية ينخران الاقتصاد فيجب مكافحتهما.

التوصيات:

- الإسراع إلى تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل كل القطاعات الراكدة كقطاع السياحة، الصناعة التقليدية، الفلاحة، الطاقات المتجددة.
- إصلاح النظام الضريبي.
- إنشاء جهاز رقابي فعال يحرس على مراقبة المال العام ومعاينة المفسدين.
- ضرورة تفعيل مساءلة كل من تولّى منصب حكومي حساس في نهاية كل عهدة، وذلك بتقديم حصيلة عمله خلال هذه الفترة.
- الاهتمام بالفرد لأنه الرقم الأول في معادلة النجاح كما يقول مالك بن نبي ويكون الاهتمام عن طريق التكوين والتدريب وتطوير المهارات وتوفير له العيش الكريم عن طريق خلق مناصب عمل وسكن.
- ضرورة القضاء على ظاهرة السوق الموازية وإنشاء مصارف عصرية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد مصطفى الحسين ،مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، جامعة اليرموك، 2002.
2. إسماعيل علي سعد (إسماعيل)، قضايا علم السياسة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2003.
3. الحمداني قحطان (أحمد)، المدخل إلى العلوم السياسية، الأردن، دار الثقافة، 2012.
4. مصطفى (البشير)، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، الجزائر، جسور، 2016.
5. الموساوي مجيد (ضياء)، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط 2014، الجزائر، كنوز الحكمة، 2015.
6. خليفة الفهداوي (فهيمي)، السياسة العامة: منظور كلب في البنية والتحليل، الأردن، دار المسيرة، 2014.
7. العشقي ماجد (أنور)، البتروال السعودي في الميزان، مصر، دار الثقافة، 2016.
8. أندرسون (جيمس) ،صنع السياسة العامة، تر[عامر الكبيسي]، قطر، دار المسيرة، 1998.
9. برجاس (حافظ) ، "الصراع الدولي على النفط العربي"، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع، 2000.
10. بن خليف (عبد الوهاب) ، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار قرطبة، 2010.
11. خضير الكبيسي (عامر)، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2008.
12. خلاص (رضا)، شذرات المالية العامة، الجزائر، دار هومة، 2016.
13. زكي الخطابية (صايلي) ،مدخل إلى علم السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.
14. سليمان (عصام) ،مدخل إلى علم السياسة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
15. كامل محمد الخزرجي (ثامر) ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن، دار المجدلاوي، 2004.
16. موفق حديد (محمد)، الإدارة العامة، الأردن، دار الشروق، 2007.
17. ميرزا (علي)، " آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، قطر، المركز العربي للأبحاث، 2015.
18. ناجي (عبد النور) ،مقدمة في دراسة السياسة العامة، الجزائر، دار العلوم، 2014.
19. نانسي (ستيفن)، أساسيات علم السياسة، تر[محي الدين حميدي]، سوريا، دار الفرقان، [ب، ت، ن].
20. يوسف خليفة (يوسف)، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

ثانياً: الدوريات: المجلات والملتقيات:

أ. المجلات:

- 1- بولعراس فتحي ، " واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على ملوك الهيئة الناجبة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد35، الجمعية العربية، 2012.

- 2- سهام حسين البصام ،"مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة العلوم الاقتصادية"، كلية بغداد، العدد 36، 2013.
- 3- سعود (وسيلة)، " عولمة الصناديق السيادية"، دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث، العدد 604، 2015.
- 4- صبطي (عبيدة) ، "دور وسائل الإعلام والاتصال في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 601، 2012.

الملتقيات:

- 1- الشلاي (عبد القادر)، "الواقع السياسي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2015"، (جامعة البويرة، معهد الاقتصاد، 2010).
- 2- إسماعيل نصر الدين الشاوي ، "السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في الدول العربية الأردن -نموذجاً-"، مداخلة جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2012
- 3- بن قرينة (محمد حمزة)، "تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر"، دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء، مداخلة جامعة ورقلة.
- 4- مرغيت (عبد الحميد) ، " أزمة العملات في بلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة الراهنة"، مداخلة، الجامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017.
- 5- سيفان (سمير)، "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، ندوة، قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015.
- 6- صالح زباني وحجيج (آمال)، "إشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صناعة السياسة العامة في الجزائر"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة: [المذكرات والمحاضرات]

أ. المذكرات:

1. غارو (حسيبة)، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).
2. طياب (أحمد) ، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006).
3. أبركان (فؤاد)، "السياسات السياحية والتنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).

4. العيد حسيني (محمد) ، "السياسة العامة الصحية في الجزائر، رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012).
5. قرقاح(إبتسام) ، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).
6. بنوة (نادية)، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة"، رسالة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010).

ب. المحاضرات:

1. جدو (فؤاد)، "الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة، محاضرة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

رابعاً: الجرائد:

1. أحمد الزالملي (ماجد)، جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة، الحوار المتمدن، العدد 4222، 2013/09/21.
2. بودية (خالد)، "تقليص رواتب الموظفين والإطارات، الخبر، العدد 32210، 2015.
3. حامد (مراد)، "إيرادات التقشف تطل المشاريع الكبرى بالعاصمة"، الخبر، العدد 10980، 2015.
4. صواليل(حفيظ)، الدولة تستدين، الخبر، 2016.
5. زيداني (نسيمة)، سيدي عبد الله بالمعاملة موقع هام للإستثمار، المساء ، العدد 4267، 2016.

خامساً: المواقع على الإنترنت:

1. عيسى حنى، "البرلمان ووظائفه"، بوابة التنمية البرلمانية، 2014، متحصل عليه عبر الرابط: <http://agra.part.org/or/news>.
2. محمد بن ساعيدالفتيسي، "الرأي العام ودوره في صناعة السياسات العامة للدولة"، الوطن، 2015، متحصل عليه عبر الرابط: <http://alwatan.com>.
3. سامي الخزندار وطارق الأسعد، "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنه السياسات العامة"، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2012: <http://www.revves.univ.ouargla.dz>
4. فؤاد ديبور، "دور الإعلام في صناعة الحدث"، 2011/04/12، متحصل عليه من موقع، <http://www.baath.party.org>
5. المعهد العربي للتخطيط، "منهجية صنع سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية"، متحصل عليه عبر الرابط، www.arab.api.org
6. جواد العناني، "النفط والسياسة والاقتصاد"، العربي الجديد، متحصل عليه عبر الرابط: <http://www.alaraby.co.uk>

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "النموذج الاقتصادي الجديد" متحصل عليه من موقع: <http://www.premier.minister.gov.dz>
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "الجنوب المتغير أساسي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد"، متحصل عليه من: www.interieur.gov.dz.
9. أدرار مستقبل واعد في الطاقات المتجددة، 2014/01/07: www.ouargla.aps.dz.
10. الوكالة الوطنية، "الطاقات المتجددة وتكنولوجياتها" 2016/12/19، متحصل عليها من موقع: www.medaf.org
11. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، "وضع حجر الأساس للمحطة النموذجية للطاقة الشمسية"، 2017/03/19، <http://www.potail.eder.dz>.
12. ياسين بودهيش، "هل تكون الفلاحة بديلا للنفط في الجزائر؟"، 2016/01/25: <http://www.aljazeera.net>.
13. عثمان لحياني، "الجزائر تواجه أزمة النفط بالقطاع الزراعي"، 2016/02/27: <http://www.alarabay.co.uk>
14. حمزة كحال، "أزمة موقوتة، قانون العمل الجديد يثير سخط النقابات الجزائرية"، 2017/03/4، متحصل عليه عبر الرابط <http://www.alaraby.co.uk>.
15. الاذاعة الجزائرية، "مشروع قانون التوقيع والتصديق الالكتروني"، 2015/1/6 متحصل عليه عبر الموقع // <http://www.radioalgerine.dz>
16. المرصد الجزائري، "إنشاء قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية". متحصل عليه من الموقع: <http://marsaddz.com>.
17. العالم العربي، الجزائر تبدأ باستخدام السوار الالكتروني بدل من السجن المؤقت لمراقبة المتهمين، 2016/12/26، <http://www.arabic.spotniknews.com>.
18. صورية معموري، عصرنه القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية بالجزائر، متحصل عليه عبر الموقع <http://www.arabic.spotniknews.com>.
19. التعاملات الالكترونية في الجزائر، 2017/08/17. <http://www.neufinfo>.
20. الإذاعة الوطنية، المصادقة على القرض للجزائر من البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 900 مليون أورو، 2016/12/28، متحصل عليه من الموقع، www.radioalgerine.dz.
21. البنك الجزائري الخارجي، "القرض السندي الحكومي"، 2016/04/26 متحصل عليه من الموقع www.nfdgi.gov.dz.
22. وكالة الأنباء الجزائرية، "صندوق ضبط الإيرادات"، 2017/01/09 متحصل عيه عبر الموقع www.aps.dz.
23. حمزة كحال، أزمة موقوتة، "قانون العمل الجديد يثير سخط النقابات الجزائرية"، 2017/03/4، متحصل عليه عبر الرابط <http://www.alaraby.co.uk>.
24. الاذاعة الجزائرية، "قانون التقاعد الجديد يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ"، 2017/01/14، متحصل عليه من الموقع <http://www.radioalgerine.dz>
25. الاذاعة الجزائرية، "2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر"، 2014/12/20 متحصل عليه عبر الرابط www.Radvaalgerine.dz.

26. قناة العربية، "الجزائر تخصص 60مليار دولار لمشاريع تنمية كبرى"، 2014، متحصل عليه عبر الرابط
www.alarabia.net.

27. الإذاعة الجزائرية، "مدينة سيدي عبد الله نموذج لأول مدينة ذكية في الجزائر"، 2016، متحصل عليه عبر الرابط
[.http // www.radioalgerine.dz](http://www.radioalgerine.dz).

28. قناة الجزائر، "انهيار قيمة الدينار ب9% ينذر بأزمة" متحصل عليه عبر الرابط:
[.http://www.algeriachanel.net](http://www.algeriachanel.net)

29. لقرع بن علي، "السلم الاجتماعي بين دولة الرفاه ودولة الربيع النفطي، حالة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي،
2017/01/20. متحصل عليه من الموقع: www.afriquenord.net.

30. أماني عبد المنعم، "غلاء المعيشة يشمل الاحتجاجات في الجزائر"، 2017/01/15 متحصل عليه عبر الرابط:
[.www.eye.news.net](http://www.eye.news.net)

31. عميرة أيسر، "انخفاض الجباية البترولية في الجزائر، أثرها الاقتصادي"، 2016/12/21، متحصل عليه عبر الرابط:
[.http://www.almaydeen.net](http://www.almaydeen.net)

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Kevin B .Smith and Christopher w. la Rimer,the public policytheory primer, united state, West view Press, 2009.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
44	نفقات التسيير والتجهيز	01
58	الديون الداخلية والخارجية	02
63	إيرادات احتياطي الصرف	03
65	نفقات التسيير والتجهيز	04
66	الإيرادات العامة	05
69	حجم السكنات المستلمة خلال 2014-2015	06
71	عدد الوظائف المعروضة سنة 2015	07
79	إيراد صندوق ضبط الموارد	08
80	الميزان التجاري خلال 2016-2017	09
80	الميزان التجاري خلال 2015	10
81	معدلات التضخم	11
83	عدد البطالين سنة 2015	12
84	عدد البطالين حسب السن والجنس	13
85	النسبة المئوية للبطالة بين الذكور والإناث.	14
85	توزيع البطالة حسب النشاط	15

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
أ-ح	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.
08	مقدمة الفصل الأول
09	المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.
09	المطلب الأول: تعريف السياسة.
11	المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة.
14	المطلب الثالث: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.
15	المطلب الرابع: مكونات السياسة العامة.
17	المطلب الخامس: أنواع السياسات العامة.
19	المبحث الثاني: صنع السياسة العامة.
19	المطلب الأول: الفواعل الرسمية.
21	المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية.
28	المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة.
31	المبحث الثالث: ماهية النفط.
31	المطلب الأول: تعريف النفط.
32	المطلب الثاني: أهمية النفط.
34	المطلب الثالث: السوق العالمية للنفط.
36	المطلب الرابع: أسعار النفط.
39	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: مخرجات السياسة العامة بعد تراجع أسعار النفط في الجزائر 2014-2017.

41	مقدمة الفصل الثاني
41	المبحث الأول: السياسات المنتهجة.
41	المطلب الأول: سياسة التقشف.
46	المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد.
53	المطلب الثالث: عصنة الإدارة.
57	المبحث الثاني: القرارات السياسية.
57	المطلب الأول: الاستدانة الداخلية والخارجية.
60	المطلب الثاني: الخفض الإداري للدينار.
62	المطلب الثالث: توظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف.
65	المبحث الثالث: القوانين الحكومية.
65	المطلب الأول: قانون المالية.
66	المطلب الثاني: قانون العمل.
68	المطلب الثالث: قانون البلدية.
69	المبحث الرابع: البرامج.
69	المطلب الأول: برامج السكن.
70	المطلب الثاني: برامج التشغيل.
74	المطلب الثالث: برامج التنمية.
76	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: آثار تأثير انخفاض أسعار النفط على مخرجات السياسات العامة 2014-2017.
78	مقدمة الفصل الثالث
79	المبحث الأول: الآثار الاقتصادية.
79	المطلب الأول: تأكل صندوق الإيرادات.
80	المطلب الثاني: ارتفاع التضخم.
81	المطلب الثالث: عجز الميزان التجاري.
82	المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية.

82	المطلب الأول: ارتفاع نسبة البطالة.
85	المطلب الثاني: انخفاض القدرة الشرائية
86	المطلب الثالث: تهديد السلم الاجتماعي
87	المبحث الثالث: الآثار المالية
88	المطلب الأول: تراجع عائدات الجباية النفطية.
88	المطلب الثاني: تراجع الصادرات
89	خاتمة الفصل الثالث.
	الخاتمة العامة.
91-90	قائمة المراجع
99	فهرس الجداول
103-1	فهرس المحتويات